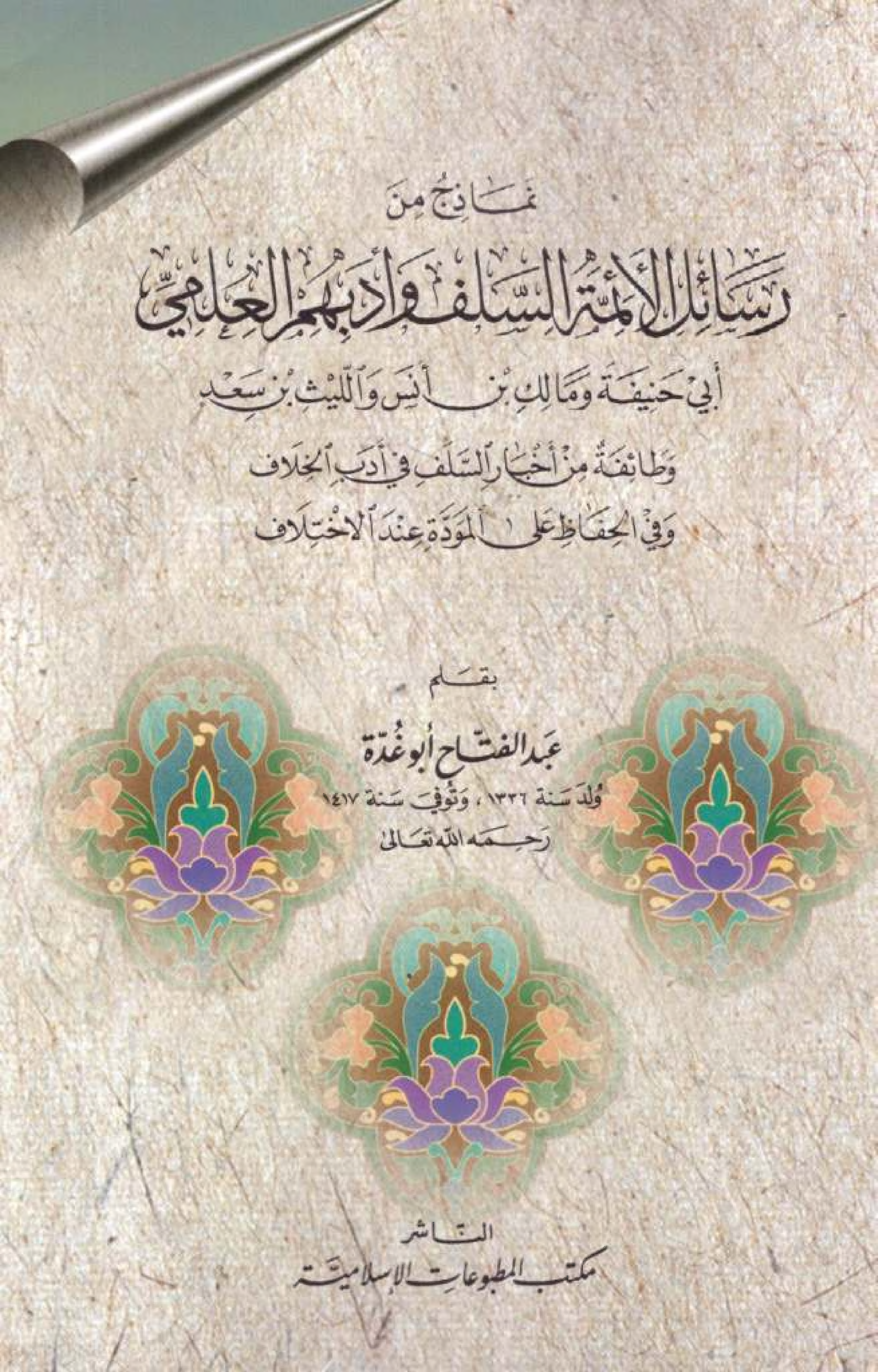


نماذج من

رسائل الأئمة السلف وأدبهم العلمي

أبي حنيفة ومالك بن أنس والليث بن سعد

وطائفة من أخبار السلف في أدب الخلاف

وفي الحفاظ على المودة عند الاختلاف

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

وُلد سنة ١٣٣٦، وتوفي سنة ١٤١٧

رحمه الله تعالى

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م بيروت
الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م بيروت
مصححة ومنقحة ومدققة

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: ٥٩٥٥ ـ ١٤

نماذج من

رسائل الأئمة السلف وأدبهم العلمي

أبي حنيفة ومالك بن أنس والليث بن سعد

وطائفة من أخبار السلف في أدب الخلاف
وفي الحفاظ على المودة عند الاختلاف

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

وُلد سنة ١٣٣٦، وتوفي سنة ١٤١٧

رحمه الله تعالى

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

التقـدمـة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ ذي الطَّوْلِ والنَّعْماء، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقِه سيِّدنا ومولانا محمدٍ خَاتَمِ الرُّسُلِ والأنبياء، وعلى آلِه الأتقياءِ، وأصحابِه نُجومِ الاهتداء، ومن تَبِعهم بإحسانٍ من الأئمةِ الفقهاء.

أما بعد فهذا جزءٌ لطيفٌ ماتِعٌ، جَمَعتُ فيه «نماذجَ من رسائلِ الأئمةِ السلف وأدبِهم العلمي»، أوردتُ فيه ثلاثَ رسائلَ لثلاثةٍ من الأئمة المجتهدين في القرن الثاني من الهجرة:

الأولى: رسالةُ الإمام أبـي حنيفة الكوفي، المتوفى سنة ١٥٠، إلى فقيه البصرة الإمام عثمان بن مسلم البَتِّي البصري، المتوفى سنة ١٤٣، رضي الله تعالى عنهما. كَتَبَها الإمامُ أبو حنيفة إجابةً عن رسالةٍ أرسلَها إليه عثمانُ البَتِّي، يسألُهُ فيها عن رأيه في مسألةِ الإيمان، ويَذكُر له أنه بَلَغه أن أبا حنيفة مُرْجِـىء، فأوضح له الإمامُ أبو حنيفة رأيَه في المسألة، ببيانٍ علمي متينٍ من غير إيجازٍ ولا إطنابٍ، وتَبَرَّأَ فيه عن الإرجاء، وقال: إنه تسميةٌ ـ وافتعال ـ عليه من أهلِ شَنَآنٍ وعُدوانٍ.

الثانية: رسالةُ الإمام مالك بنِ أنس المدني، المتوفى سنة ١٧٩، إلى فقيهِ مِصْرَ الإمام الليث بن سعد الفَهْمي المصري، المتوفى سنة ١٧٥، رضي اللّه تعالى عنهما. يُوجِّهُه فيها إلى فضلِ المدينة وعلمائِها، وأهميةِ الأخذ بتعامُلِهم والعَمَلِ المُتوارَثِ فيما بينهم، وضرورةِ الاجتناب من مُخالفة فَتَاوِيهم.

الثالثة: رسالةُ الإمام الليث بن سعد إلى الإمام مالك بن أنس رضي اللّٰه تعالى عنهما. أجاب بها عن رسالة الإمام مالك المذكورة، وبيَّن عُذرَه في ترك فتاوى أهل المدينة فيما تَرَكَها، وسَرَد أيضاً أشياء من فتاويهم يُنْكِرُها عليهم لأدلةٍ لاحَتْ له.

وفي هذه الرسائل نماذجُ حَسَنَة لأفكارِ علماءِ القرن الثاني ومحاوراتهم في بعض المَسائِل الاعتقادية وطائفةٍ من المَسائِل الفروعية، ونماذجُ لأدبِهم واحترامِ بعضِهم لآراء بعضٍ، وفيها أيضاً أمثلةٌ رائعةٌ لما كان عليه السلَفُ من الحِفَاظِ على التوادِّ والتآخي مع اختلافِهم في المسائِل العلمية، وشِدَّةِ المُراعاة للأُلفةِ والمَحبَّةِ بينهم، مع إظهارِ ما يَراه كلُّ واحدٍ أنه الحقُّ الذي ينبغي المصيرُ إليه.

وفيها أيضاً أمثلةٌ حَيَّة تُعبِّرُ عن منهج السلف في البحثِ عن المسائِل العلمية من التناصُح بقرعِ الحجة بالحجة من غير إغلاظٍ في القول ولا انتقاصٍ في التعبير، مع الاجتناب والبعد التامِّ عن السبِّ والشتمِ والتسفيهِ والتجهيلِ، والتفسيق والتبديع والتضليل، إذ كانوا يَعرِفُون ــ حقَّ المَعْرِفَة ــ أن المسائلَ الاجتهادية لا تُتَّخَذُ مَثَارَ شِقاقٍ وتفريق، ولا مثارَ جَدَلٍ وتعنيف[1].

قال شيخُنا الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى[2]: «والاختلافُ ــ الذي وقع بين هؤلاء الأئمة وغيرِهم من أئمة المسلمين ــ لم يكن في ذاتِ الدين، ولا في لُبِّ الشريعةِ، ولكنه اختلافٌ في فهم بعضِ نصوصِها، وفي تطبيق كلِّيَّاتها على الفروع، وكلُّ المُخْتَلِفِينَ ــ متفقون ــ على تقديسِ نصوصِ القرآن والسنَّة، بل

---

(١) واقرأ في ذلك لزاماً «رسالة الألفة بين المسلمين» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، اعتنيتُ بجمعها وطبعها في بيروت سنة ١٤١٦، وفيها ما ينبغي الوقوفُ عليه لمعرفة أدب الاختلاف في العلم والرأي. ومعها (رسالة الإمامة) للإمام ابن حزم الظاهري، فيها ما يتصل بالموضوع ويُعزِّزُه.

(٢) في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية» ٢: ٧٨ ــ ٧٩.

كانوا من فرط اتِّباعِهم للإسلام لا يَسمَحُ أكثرُهُم بمخالفةِ أقوالِ الصحابة، لأنهم الذين شَاهَدُوا، وعايَنُوا مَنازلَ الوحي، ومَدَارِكَ الرسالةِ، وتلقَّوا علمَ النبوة من النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ونَقَلوه إلى الأخلافِ.

فهو اختلافٌ لا يَتَناول الأصلَ، ولكنه اختلافٌ في الفروعِ حيث لا يكون دليل قطعي حَاسِمٌ للخلاف، ومَثَلُ أقوالِهم بالنسبة للشريعة كمَثَلِ أَغصان الشجرة تتشعَّبُ وتَتفرَّعُ، والأصلُ الذي انبعَثَتْ عنه واحدٌ يُغذِّي جميعَ الأغصان المتفرِّعةِ . . .

وإنَّ هذا الاختلافَ قد فَتَّح القرائحَ، فاتَّجَهَتْ إلى تدوين علم الإسلام مجتَهِدةً مُتَّبعة من غير جُمودٍ، وتَرَكَتْ من بعدِ ذلك تركةً مُثريةً من الدِّراساتِ الفقهية، لا نكون مُغَالين إذا قلنا: إنها أعظمُ ثروةٍ فقهيةٍ في العالم الإنساني . . . » .

وقال أيضاً: «والاختلافُ في طلب الحقيقة ما دام رائدُه الإخلاصَ لا يُؤثِّر في الوحدةِ، ولكنه يَشْحَذُ العقولَ، والأفهامَ، ويُحرِّض على البحثِ ويَنهى عن الجمُودِ، ويَفتَحُ بابَ التيسير والتوسعةِ، ويُوصِلُ إلى الحقِّ المُبين لمن يَدرُسُ الأمرَ من كلِّ وجوهِهِ». انتهى[1].

وفي أئمةِ القرن الثاني ــ الذي عاش فيه الأئمة الأربعة المذكورون ــ وما كان عليه الفقهُ والتفقيهُ في عهدهم يقولُ العلامةُ الفقيه البارع المحقق الشيخ محمد الحَجْوي الفاسي رحمه الله تعالى[2]، في كتابه العظيم «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»[3] وهو يتحدث عن حال الفقه في القرن الثاني:

---

(١) «تاريخ المذاهب الإسلامية» ٢ : ٢٦ بتصرُّفٍ.

(٢) ترجمتُ له في كتابي «تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر» ترجمةً واسعةً، فانظرها إذا شئت.

(٣) ١ : ٤٤٧ ــ ٤٤٨ من الطبعة المحققة، و٢ : ٢٢٠ من الطبعة القديمة.

«وكان هذا العَصْرُ زاهِياً زاهِراً بساداتٍ كبارٍ، أساطينِ الاجتهاد، تقدَّمَتْ تراجمُهم مُختَصرةً، وكانَتْ لهم أخلاقٌ عاليةٌ، وكمالاتٌ نفسانيةٌ، فلم يكن خلافُ بعضهم لبعض مُؤدِّياً لتحقيرٍ أو تعصبٍ أو تقاطُعٍ وتدابُرٍ، بل كانوا يُثنون على المخالِف لهم بالثناء الجميل، وتقدَّمَ ذلك في تراجمهم.

وغايةُ ما كان يَنْشَأ عن الخلاف أن يَعتَقِدَ أن خصمَه ـ يعني مخالفه ـ مخطىء في تلك المسألة بعينها، لما قام عنده من الدليل على خَطئِه في ظنِّه، لا في كلِّ المسائل، ويعتقدَ أنه معذورٌ لما أدَّاه إليه دليلُه، لا نَقْصَ يَلحَقُه في ذلك، ويعرفون لكلِّ عالم حَقَّه، ويُقرُّون له بالفضلِ، ويَحترمون فكرَه، فلم يكن الخلافُ ضاراً لهم ولا شائناً، بل كان سَعْياً وراءَ إظهارِ الحقيقة، فلذلك عددنا الفِقْهَ فيه شابّاً قوياً». انتهى كلام الحَجْوي.

وفي هذه الرسائلِ الثلاث أحسنُ مثالٍ لما وَصَفَ به الحَجْوي أئمةَ هذا القرن وعلماءَه، رضي اللّه تعالى عنهم أَجمعين.

وقال شيخُنا الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على كتاب «الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء» للحافظ ابن عبد البرِّ[1]: «ورسالة الليث إلى مالك مما يَهُمُّ الفقهاء كرسالة مالك إلى الليث رضي الله عنهما». انتهى.

وقديماً قبل ٣٠ سنةً كنتُ أردتُ أن أنشُرَ هذه الرسائلَ في مجموعةٍ لتكون درساً لأهلِ العلم والناشئةِ في عصرنا هذا، وتعليماً لهم مَنهَجَ الأئمةِ السَّلَف الصالحين وأدبَهم الجَمَّ في اختلافاتِهم العلميةِ، ولكن شَغَلتني الأعمالُ العلميةُ الأخرى مع القيام بالوظائفِ التعليمية عن إنجاز هذا العَمَل العظيم النفع، فما تيسَّرَ لي ذلك إلا هذا العامَ، فالحمدُ لله الذي وَفَّق وأعانَ، وأمدَّني بالحياة إلى هذا الأوان.

---

(١) ص ٥٩ من طبعة مصر القديمة، وص ١٠٧ من طبعتي المحققة المطبوعة ببيروت.

الأصولُ المعتمد عليها في الطبع

وعملـي في هـذا الجـزء:

طُبعَتْ الرسالةُ الأولى ــ رسالةُ الإمامِ أبـي حنيفة إلى عثمان البَتِّي رحمهما الله تعالى ــ في مجموعةٍ مع «العالم والمتعلّم» للإمام أبـي حنيفة، و«الفقه الأكبر» روايةِ أبـي مطيع البَلخي عنه، بالآستانة قبل نحو قرنين، ثمَّ أعاد طبعَها شيخُنا الإمامُ العلامةُ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى مع الكتَابين المذكورين، بتحقيقه المَتين وتَعليقاتِه النفيسةِ، واعتمَد على نسختِها المخطوطةِ المحفوظةِ في دار الكتب المصرية، وذلك سنة ١٣٦٨.

وقد أوردَ نصَّ «الرسالة» بكامِلِه العلامةُ المُؤرِّخ المحدِّثُ الناقد الشيخ محمود حسن الطُّونْكي في «معجم المصنفين»[١] في ترجمة الإمام أبـي حنيفة رحمه الله تعالى، نقلاً عن نُسخةٍ مخطوطةٍ في الخِزانة المحمّدية بساحِلِ بُمْبَي، وتاريخُ نَسخها ١٨ من رمضان عام ١٠٨٨، وفي أولِها سندُ «الرسالة» إلى الإمام أبـي حنيفة، كما أُثبتَ في طبعةِ شيخنا الكوثري المطبوعة عن نُسخةِ دار الكتب المصرية، وكما أثبتُّه أيضاً في هذه الطبعة.

وقد أشار الإمام البَزْدَوي الفقيه الأصولي المتوفى سنة ٤٨٢ رحمه الله تعالى، في أول كتابه في أصولِ الفقه[٢] إلى هذه الرسالة، وذَكَرها أيضاً الإمامُ أبو العباس الناطِفي المتوفى سنة ٤٤٦ رحمه الله تعالى، في كتابه «الأجناس»، وأوردَ نصَّها بتمامِها العلامة الهَمَذَاني، في «خِزانة الأكمل» في أواخر الكتاب، أفاده العلاَّمةُ البَيَاضي في «إشارات المَرام من عبارات الإمام ــ أي الإمام أبـي حنيفة ــ»[٣]

(١) ٢: ١٩٢ ــ ١٩٦.

(٢) ص ٢.

(٣) ص ٢٢.

وذكر هذه الرسالة أيضاً العلامةُ أبو المظفر الإسفرائيني المتوفى سنة ٤٧١ رحمه الله تعالى، في كتابه «التبصير في أصول الدين»[١].

واعتمدتُ في هذه الطبعةِ على النسخة المطبوعة بتحقيق شيخنا الكوثري وتعليقِه، مع مقابلتها بنسخةِ «معجم المصنفين» السابقةِ الذكر.

وأبقيتُ تعليقات شيخنا على «الرسالة» في طبعته ـ وهي قليلة ـ نظراً إلى عظيم نفعها وكبير أهميتها، وختمتها بحرف (ز) الذي رمز به شيخنا إلى اسمه.

وأما الرسالةُ الثانيةُ والثالثةُ: رسالتا مالك والليثِ رحمهما الله تعالى، فقد رواهما الإمامُ يحيى بنُ معين رحمه الله تعالى في «تاريخه» روايةِ عباس الدُّوْري عنه[٢]، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث. والحافظُ يعقوبُ بنُ سفيان الفَسَوي رحمه الله تعالى في كتاب «المعرفة والتاريخ»[٣]، من طريق يحيى بن عبد الله بن بُكير المخزومي تلميذِ الليث.

وأورَدَ القاضي عِياض رحمه الله تعالى جُلَّ رسالةِ الإمام مالك وشيئاً من رسالةِ الإمام الليث بن سعد، في كتابه «ترتيب المدارك»[٤]، وأورَدَ العلامةُ ابنُ القيِّم رحمه الله تعالى في «إعلام المُوَقِّعين»[٥] نصَّ رسالةِ الليث بكامِلِها نقلاً من «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفَسَوي.

ومن «إعلام المُوقِّعين» نَقَله العلامةُ محمد بن الحَسَن الحَجْوي رحمه الله تعالى في كتابه «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»[٦] في ترجمة الليث بن سعد.

---

(١) ص ١١٤.
(٢) ٤ : ٤٨٧ ـ ٥٠١.
(٣) ١ : ٦٨٧ ـ ٦٩٧.
(٤) ١ : ٤١ ـ ٤٤.
(٥) ٣ : ٩٤ ـ ١٠٠.
(٦) ١ : ٣٧٠ ـ ٣٧٦.

ولم يَخلُ نصُّ الرِّسالتين في المصادر المذكورة من بعضِ تحريفٍ وأخطاءٍ مع اختلافٍ في بعض المواضع، وقد صححتُ في هذه الطبعة الأخطاءَ وصوَّبتُ التحريفَ بحسب جُهدي، واخترتُ اللفظَ الأليقَ بالمقام عند الاختلاف دون تنبيه عليه.

ولما كان الغَرَضُ من نَشْر هذه الرسائل إعلامَ شبابنا المُتعلِّم بمنهج الأئمة السلف وأدبهم العلمي، فلم أرَ إثقالَ هذه المجموعةِ بالحواشي والتعليقاتِ العلمية، ولا البحثَ عن أقاويل الأئمة وأدلتهم في المسائلِ التي جاء ذكرُها في هذه الرسائل.

وإنما اكتفيتُ بتحقيق وتصحيح نصوصِ الرسائلِ الثلاث، مع تعليق كلماتٍ على المواضعِ الغامضةِ المُراد، فإنَّ السلف لم تكن عادتُهم تَنْميقَ الكلام وتَحبيرَه، بل كانوا يكتُبون الخَوَاطِرَ عفواً من غيرِ تكلُّفٍ ولا ترصيف، بحيث قد يَغْمُضُ المُرادُ على القارىء مثلِنا، فعلَّقتُ كلماتٍ للشرح والتوضيح في تلك المواضع.

وترجمتُ بإيجازٍ واختصارٍ للإمام الليث بنِ سعد المِصْري والإمام عثمان بن مسلم البَتِّي البَصْري، رحمهما الله تعالى، لقُصور شُهرتهما بين طلبة العلم عن شهرة الإمام مالك والإمام أبـي حنيفة رحمهما الله تعالى.

وفي نهايةِ الرسائلِ الثلاث ذكرتُ بعضَ حكاياتٍ وأخبارٍ لأئمتِنا وعلمائنا السالفين في أدبهم العلمي لزيادةِ الإفادة، واللَّهَ تعالى أسألُ أن ينفعَ بها طَلَبة العلم وأهلَه، وأن يُوفِّقنا للتأدُّب بآداب سَلَفنا الصالحين، بمنِّه وكَرَمه، فإنه أكرَمُ الأكرمين وأرحمُ الراحمين، وصلّى الله تعالى وبَارَك وسَلَّم على سيدِنا ونبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

في الرياض ٢٧ من ربيع الثاني سنة ١٤١٦ وكتبه

عبد الفتاح أبو غُدّة

كلماتٌ في ترجمة الإمام الليث بن سعد:

هو الإمامُ الحافظُ شيخُ الإسلام، عالمُ الديار المصرية وزعيمُها، أبو الحارث الليثُ بن سعد بن عبد الرحمن، الفَهْمي مولاهم، الأَصْبهاني الأصل المِصْري، المولود سنة ٩٤، والمتوفى سنة ١٧٥، عن ٨١ سنة رحمه الله تعالى.

حَدَّثَ عن عطاء بن أبي رباح، ونافع، وابن أبي مُليكة، وسعيد المَقْبُري، وأبي الزّبير المكّي، وابنِ شهاب الزُّهري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبي الزِّناد، ومِشْرَح بن هَاعان، وأبي قَبِيل المَعَافِري، ويزيد بن أبي حبيب، وخلقٍ كثير عالياً ونازلاً، ورَوَى عن القاضي أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة، وحديثُه عنه مخرّج في «شرح معاني الآثار» للطحاوي[1] وغيرِه.

وحدَّث عنه خلقٌ كثيرٌ، منهم ابنُ عَجْلان شيخُه، وابنُ لَهِيْعَة، وهُشَيم، وابن وهب، وابنُ المبارك، وسعيدُ بنُ أبي مريم، ويحيى بنُ عبد الله بنِ بُكير المخزومي، وشُعيب بنُ الليث ولَدُه، وعبد الله بن صالح كاتبُه.

قال الحافظ الذهبي: «كان الليثُ رحمه الله فقيهَ مصرَ، ومُحدِّثَها، ومُحْتَشِمَهَا، ورئيسَها، ومن يفتَخِرُ بوجودِه الإقليمُ، بحيث إن متولي مصر وقاضيها وناظِرَها، من تحت أوامِرِه، ويرجعون إلى رأيه ومَشُورَتِه، ولقد أراده المنصورُ على أن ينوبَ له على الإقليمِ، فاستعفى من ذلك».

---

(١) ١:١٢٨ في باب ترك القراءة خلف الإمام.

وكان الشافعي رحمه الله يتأسَّفُ على فواتِه، وكان يقول: الليثُ أفقهُ من مالكٍ، إلا أن أصحابَه لم يقوموا به، وعنه أيضاً: الليثُ أتبَعُ للأثر من مالك.

وَثَّقه الأئمةُ وأثنوا عليه كثيراً، وقال ابن سعد: استَقَلَّ الليثُ بالفَتْوى، وكان ثقةً كثيرَ الحديث، سَرِيّاً من الرجال، سَخِيّاً، له ضِيَافَةٌ.

وعن أشهبَ بنِ عبد العزيز: كان الليثُ له كلَّ يومٍ أربعةُ مجالس يجلِسُ فيها: أمّا أولُها فيَجلِسُ لنائبة السلطان في نوائبِه وحَوائجه، وكان الليث يغشاه السلطان، فإذا أنكَرَ من القاضي أمراً، أو من السلطان، كتَبَ إلى أمير المؤمنين، فيأتيه العزلُ. وقد صَدَق من قال:

إن الملوك ليحكمون على الورى　　　وعلـى الملـوك لتحكـم العلمـاء

ويَجلِسُ لأصحاب الحديث، ويَجلِسُ للمسائلِ، يغشاه الناسُ فيَسألونه، ويجلسُ لحوائج النّاس، لا يسألُه أحدٌ فيَرُدَّه، كَبُرَت حاجتُه أو صَغُرَتْ.

وقال يحيى بنُ عبد الله بن بُكيرٍ: كان الليثُ فقيهَ البدنِ[1]، عربيَّ اللسان، يُحْسِنُ القرآن والنحوَ، ويحفَظُ الحديثَ والشعرَ، حَسَنَ المُذاكَرةِ، فما زالَ يذكرُ خِصَالاً جميلةً، ويعقِدُ بيدِه، حتى عَقَد عشرةً، وقال: لم أرَ مثلَه.

وقال ابنُ وَهْب: كلُّ ما كان في كُتبِ مالك: «وأخبرني من أرضَى من أهلِ العلم» فهو الليثُ بنُ سعد.

وعن حَرْمَلة قال: كان الليثُ بنُ سعد يَصِلُ مالكاً بمئةِ دينارٍ في السنة، فكتَبَ مالكٌ إليه: عليَّ دينٌ، فبَعَثَ إليه بخمس مئةِ دينارٍ.

وعن ابن وهب قال: كَتَبَ مالكٌ إلى الليث: إني أريدُ أن أدخِلَ بنتي على زوجها، فأحِبُّ أن تبعَثَ لي بشيء من عُصفرٍ، فبَعَثَ إليه بثلاثين حِمْلاً عُصْفُراً،

---

(١) يقولون: (فقيه البدن) و(فقيه النفس)، يعنون بذلك أن الفقه فطرة فيه وغريزة وسليقة.

فباع منه بخمس مئةِ دينارٍ، وبقي عنده فَضْلة[١].

وعن ابن وَهْبٍ أيضاً قال: لولا مالك والليثُ هلكتُ، كنتُ أظنُّ كلَّ ما جاء عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم يُفعَلُ به.

وفي لفظٍ آخر عنه: لولا أن الله أنقَذَني بمالكٍ والليثِ لضَلِلتُ، فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرتُ من الحديث فحَيَّرني، فكنتُ أعرِضُ ذلك على مالكٍ والليث، فيقولان لي: خُذْ هذا ودَعْ هذا[٢].

وذكر القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[٣]: قال الليث: لقيتُ مالكاً بالمدينة، فقلتُ له: إني أراك تمسَحُ العَرَق عن جَبِينك، قال: عَرِقتُ مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصريُّ. ثم لقيتُ أبا حنيفة، فقلتُ: ما أحسَنَ قولَ ذلك الرجلِ فيك! فقال أبو حنيفة: واللّهِ ما رأيتُ أسرَعَ منه بجوابٍ صادقٍ ونقدٍ[٤] تامٍّ.

وروى الإمام ابنُ عبد البر في «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»[٥] عن يحيى بن عبد الله بن بُكير قال: سمعتُ الليث بنَ سعد يقول: كنتُ أسمَعُ بذكر

---

(١) هكذا كانت الكُلفةُ مرتفعةً بين هؤلاء الأئمة، كما يَتَساقُون العلمَ يتساقون المَعُونَة والحِبَاء، هذا مع ما كان عليه الإمام مالك رحمه الله تعالى من العفة، وعز النفس، والغِنَى عن الناس، مع سَعَةٍ في العيش ورَغَدٍ في الحياة، قال الحافظ الذهبي في ختام ترجمة الإمام مالك في «سير أعلام النبلاء» ٨: ١٣٣:

«قد كان هذا الإمام من الكُبَراء السُّعداء، والسَّادَةِ العلماء، ذا حِشْمَةٍ وتَجَمُّلٍ، وعَبيدٍ، ودارٍ فاخرةٍ، ونعمةٍ ظاهرةٍ، ورفعةٍ في الدنيا والآخرة، كان يَقبَل الهديةَ، ويأكل طيِّباً، ويعمَلُ صالحاً. . . .»، فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

(٢) كذا في «ترتيب المدارك» ٢: ٤٢٧.

(٣) ١: ١٥٧.

(٤) في «ترتيب المدارك»: (وزهدٍ تامٍّ)! والأليقُ بالمقام ما أثبتُّه. فانظر تقدير العلماء بعضِهم لبعض، وثناءَ أحدِهم على صاحبه بالغيب هذا الثناءَ الجميل، دون تكلف وتزلف.

(٥) ص ١٥٤ من طبعة مصر القديمة، وص ٣٠٠ من طبعتي المحققة المطبوعة ببيروت.

أبـي حنيفة، وأتمنّى أن أراه، فكنتُ يوماً في المسجد الحَرَام، فرأيتُ حلقةً عليها الناسُ مُتَقَصِّفِين[١]، فأقبلتُ نحوها، فرأيتُ رجلاً من أهلِ خراسان أتى أبا حنيفةَ، فقال:

إني رجل من أهلِ خراسان كثيرُ المال، وإن لي ابناً ليس بالمحمودِ، وليس لي ولدٌ غيرُه، فإن زوّجتُه طَلَّق، وإن سَرّيتُه أعتَقَ، وقد عجزتُ عن هذا، فهل من حيلةٍ؟ فقال له: اشترِ الجارية التي يرضاها هو لنفسك، ثم زوِّجها منه، فإن طلَّقَ رَجَعَتْ مملوكتُك إليك، وإن أعتق أعتق ما لا يملك.

قال الليثُ: فوالله ما أعجبني قولُه بأكثَرَ مما أعجبني سُرعةُ جوابِه.

وقال الإمام الشافعي: العلمُ يدورُ على ثلاثةٍ: مالك، والليث، وابن عيينة. قال الذهبـي: بل وعلى سبعةٍ معهم، وهم: الأوزاعي، والثوري، ومَعْمَر، وأبو حنيفة، وشعبة، والحمّادان[٢].

وقال الذهبـي أيضاً: مناقبُ الإمام الليث عديدةٌ، وهو إمامٌ حجة كثيرُ التصانيف. وقال أبو يعلى الخليلي: كان الليث إمامَ وقته بلا مُدافعةٍ. وقال ابن حِبَّان: كان من سادات أهلِ زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً وفضلاً وكرماً.

قال الحافظ ابنُ حجر: أخذ الفقهَ عن الليثِ ابنُ وَهْبٍ، وعبدُ الرحمن بنُ القاسم، وأشهبُ، ويحيـى بنُ بُكَيرٍ، وأبو صالح وغيرُهم، لكنَّه ما صنَّف شيئاً من الكتب ـ أي في الفقه ـ ، ولا دَوَّن أصحابُه المسائلَ عنه، ولذلك قال الشافعي: ضَيَّعَه أصحابُه يعني: لم يُدَوِّنوا فقهَه كما دَوَّنوا فقهَ مالك وغيره، وإن كان بعضُهم قد جَمَع شيئاً. وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق ـ الشِّيرازي ـ في «الطبقات»: أن علمَ التابعين من أهل مصر تَنَاهى إلى الليث بن سعد.

---

(١) أي مُتجمِّعين، يَستَمِعُون العلمَ.

(٢) من «سير أعلام النبلاء» ٨: ٩٤.

قال ابن حجر: ولقد تتبعتُ كُتُبَ الخلاف كثيراً فلم أَقِف فيها على مسألةٍ واحدةٍ انفرد بها الليثُ عن الأئمة من الصحابة والتابعين، إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي أنه كان يَرَى تحريمَ أكل الجَراد الميِّت، وقد نُقل ذلك أيضاً عن بعضِ المالكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال شيخنا الكوثري[١]: ولعل هذا ـ أي عدمُ انفرادِهِ بمسائلَ ـ من أسباب الاستغناء عن تدوين مذهبِهِ.

تُوفِّي الإمامُ الليثُ بنُ سعد يومَ الجمعة أو ليلتَها للنصف من شعبان سنة ١٧٥، قال خالد بنُ عبد السلام الصَّدفي: شهِدتُ جنازةَ الليث بنِ سعد مع والدي، فما رأيتُ جنازةً قطُّ أعظمَ منها، رأيتُ الناسَ كُلَّهم عليهم الحُزنُ، وهم يُعزِّي بعضُهم بعضاً، ويَبكُون، فقلتُ: يا أبتِ، كأنَّ كلَّ واحدٍ من الناس صاحبُ هذه الجنازة، فقال: يا بُنيَّ، لا تَرَى مثلَه أبداً. رحمه الله تعالى ورضي عنه[٢].

* * *

(١) في تعليقه على «تبيين كَذِب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري» ص ٣٦٠.

(٢) من «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٨:١٣٦ ـ ١٦٣، و«تذكرة الحفاظ» له أيضاً ١:٢٢٤ ـ ٢٢٦، و«الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» للحافظ ابن حجر، المطبوعة في «مجموعة الرسائل المنيرية» ٢:٢٣٥ ـ ٢٦٥، وغيرها، ولشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى كتاب «قَطَراتُ الغيث من حياة الإمام الليث» ما يَزالُ مخطوطاً، ذَكَره شيخُنا في حاشية «تبيين كَذِب المفتري» ص ٣٦٠، حيث قال:

«والحقُّ أن الليثَ استقلَّ في الاجتهادِ، وله رسالةٌ وَجَّهها إلى مالك، يُجيبُ فيها عما أوردَه مالك في رسالةٍ كان بَعَثَها إليه، تدلُّ على غزارةِ علمِه وكِبَر مَحَلِّه في الاجتهاد. وقد ذكرنا كلتا الرسالتين القَيِّمَتَين بنصَّيهما في كتابنا: «قَطَرات الغيث من حياة الإمام الليث»، لِعظَم فائدتِهما لمن يُعنى بتاريخ الفقه الإسلامي وكيفية تطوُّرِه». وهذا الكتاب مما فُقِد من كتب شيخنا.

سُطُورٌ من ترجمة الإمام عثمان البَتِّي:

هو الإمامُ فقيهُ البصرة أبو عَمْرو عثمان بن مُسلم البَتِّي، الكوفي ثم البصري، المتوفى سنة ١٤٣ عن نحو ٧٠ سنة أو أقلّ.

حَدَّث عن أنس بن مالكٍ رضي اللّه تعالى عنه، وعامرٍ الشَّعْبي، والحَسَن البصري، وعبدِ الحميد بن سَلَمة، ونعيم بن أبي هند. وروى عنه شعبةُ بنُ الحجّاج، وسُفيان الثوري، وحماد بن سَلَمة، وهُشَيم، وعيسى بن يونس، ويزيد بن زُرَيع، وابن علية، وغيرُهم.

قال الإمام أحمد: صدوقٌ ثقة. وقال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقةً له أحاديث، وكان صاحبَ رأيٍ وفقه. وقال أبو حاتم: شيخٌ يُكتَب حديثُه. وقال الدارقطني: ثقة.

وقال النسائي في «الكُنَى»: عثمان البَتِّي، أخبرنا معاوية بن صالح عن ابن معين قال: عثمان البَتِّي ضعيف. قال النسائي: «وهذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان البُرِّي». وذكره ابن حبان في «الثقات». روى له أصحاب السنن الأربعة في كتبهم.

وعن الإمام الشافعي قال: «قلت لمالك بن أنس: رأيتَ عثمان البَتِّي؟ قال: نعم، وكان رجلاً مُقَارباً»[1].

---

(١) من «عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان» ص ١٨٦.

وجاء ذكرُ عثمان البَتِّي رحمه الله تعالى في «إنباه الرواة على أنباه النحاة» لجمال الدين القِفْطي[١] حيث قال: «عثمان البَتِّي. ذكره أبو أحمد الحسنُ بن عبد الله بن سعيد السُّكَّري، في كتاب «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» فيما وَهِمَ فيه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، فقال:

سمعتُ من يحكي عن ابن دريد ــ ولم أسمع هذه الحكاية منه ــ أنه قال: وجدتُ للجاحظ في كتاب «البيان والتبيّن» تصحيفاً شَنِعاً في الموضع الذي يقول فيه: حدثني محمد بن سلَّام، قال: سمعت يونس يقول: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام، ما جاءنا عن النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

قال أبو بكر ــ هو ابن دريد راوي الخبر ــ : وإنما هو عن البَتِّي، أي عن عثمان البَتِّي، وكان فصيحاً، وأما النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلا شك عند المِلِّيِّ والذِّمِّي أنه كان أفصحَ الناس.

أخبرنا ابنُ دريد، حدثنا أبو حاتم، عن الأصمعي، قال: كان عثمان البَتِّي نحوياً، وكان يُسمَّى: عثمان العربـيَّ من فصاحته». انتهى.

وقد تصحَّفَ (البَتِّي) إلى (النبـيّ) على بعض الرواةِ في بعضِ الأحاديثِ أيضاً، فَصَوَّبه الإمام أحمد وغيرُه، كما رواه الخطيب في «تاريخ بغداد»[٢].

وأما (البَتِّي) بفتح الموحّدة وتثقيل المثناة فنسبة إلى بيع البُتُوت، فقد كان عثمان يَبِيعُ البُتوتَ، كما ذكره ابنُ سعد، و(البُتوت) جمعُ (البَتّ) وهي الطيلسانُ من خزٍّ ونحوه، وبائعُه بَتِّي وبتَّات.

وقد اضطرب صنيعُ صاحب «القاموس» العلامة الفيروزآبادي، فذَكَر عثمان هذا مرةً في البَتّ بمعنى الطيلسان، وأخرى في البَتِّ التي اسمُ قريةٍ بالعراق قُرب

---

(١) ٢ : ٣٤٣.

(٢) ٢ : ٨٠.

زاذان، وقال إن عثمان هذا منسوب إليه، والمُحدِّثون على الأول الذي نقلتُه عن ابن سعد، وبِه قال ابنُ قتيبة في «المعارف» والذهبي في «السِّير» وآخرون، وأما السمعاني فقد قال في «الأنساب»: البَتِّي: هذه النسبةُ إلى البَتِّ، وهو موضع أظن بنواحي البصرة، والمشهورُ بهذه النسبة من القدماء: عثمان البَتِّي. . .»، كذا قال السمعاني، والظاهر أن الصواب هو الأول.

وقال الذهبي في «الميزان»: عثمان البَتِّي الفقيهُ: ثِقةٌ إمامٌ. وقال في «المشتبه»: «فقيه البصرة زمنَ أبي حنيفة». وقال شيخُنا الكوثري: «كان من عظماء مجتهدي هذه الأمة، وممن انقَرَضَتْ مذاهبُهم، وله انفِرداتٌ في الفقه ذَكَرها الطحاوي في «اختلاف العلماء»، وأبو بكر الرازي في «مختصره»، وابنُ المنذر في «الإشراف»، لكن أهْمَلَها ابنُ جرير في «اختلاف الفقهاء» له، رضي اللّه تعالى عنه وعن سائر الأئمة ونَفَعنا بَبَركات علومِهم»[1].

* * *

---

(١) من «سير أعلام النبلاء» ٦:١٤٨ ـ ١٤٩، و«تهذيب التهذيب» ٧:١٥٣ ـ ١٥٤، و«ميزان الاعتدال» ٣:٥٩ ـ ٦٠، و«المعارف» لابن قتيبة ص ٥٩٦، و«تبصير المنتبه في تحرير المشتبه» ١:١٢٢، و «إنباه الرواة» للقِفطي ٢:٣٤٣، و«تاج العَروس شرح القاموس» ١:٥٢٣، ومقدمة شيخنا الكوثري على «رسالة أبي حنيفة إلى البَتِّي» في الطبعة المصرية سنة ١٣٦٨.

رسالة أبـي حنيفة إلى عثمان البَـتِّي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رَوى الإمامُ حُسام الدين الحسين بن علي بن الحَجَّاج السُّغناقي، عن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البُخاري، عن شمس الأئمة محمد بن عبد السَّتَّار الكَرْدَري، عن برهان الدين أبـي الحسن علي بن أبـي بكر بن عبد الجليل المَرْغِيناني، عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر اليَرْسُوخي، عن علاء الدين أبـي بكر محمد بن أحمد السَّمَرْقَنْدِي، عن أَبـي المُعِين ميمون بن محمد المَكْحُولي النَّسَفِي، عن أبـي زكريا يحيـى بن مُطرف[1] البَلْخي، عن أبـي صالح محمد بن الحسين السَّمَرْقَنْدي، عن أبـي سعيد محمد بن أبـي بكر البُسْتِي[2]، عن أبـي الحسن علي بن أحمد الفارِسي، عن نَصِير بن يحيـى الفقيه، عن أبـي عبد الله محمد بن سَمَاعة التَّمِيمي، عن الإمام أبـي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن الإمام الأعظم أبـي حنيفة رضي الله عنه وعنهم أنه قال:

---

(١) في نسخة «معجم المصنفين»: (مطرز) بالزاي.

(٢) في نسخة «معجم المصنفين»: (محمد بن بكر البستي).

بسم الله الرحمن الرحيم

من أبـي حنيفة إلى عثمان البَتِّي: سلامٌ عليك، فإني أحمَدُ إليك اللَّهَ الذي لا إله إلا هو. أمَّا بعد فإني أُوصيك بتقوى الله وطاعتِه، وكفى بالله حسيباً وجازياً.

بَلَغني كتابُك، وفَهِمتُ الذي فيه مِن نصيحتِك وحفظِك لنا، وقد كتبتَ أنه دعاك إلى الكتاب بما كتبتَه حِرصُك على الخيرِ والنصيحةِ، وعلى ذلك كان موضعُه عندنا.

كَتبتَ تَذكرُ أنه بَلَغك أنّي من المُرْجِئة[١]، وأنِّي أقول: مؤمِنٌ ضالّ، وأنَّ ذلك يَشُقُّ عليك. ولَعَمْرِي ما فِيْ شيءٍ باعَدَ عن الله تعالى عُذْرٌ لأهلِه، ولا فيمَا أَحدَثَ الناسُ وابتدَعوا أمرٌ يُهتدى به، ولا الأمرُ إلا ما جاء به القرآن، ودعا إليه محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان عليه أصحابُه حتى تفرَّق الناس، وأمَّا ما سِوَى ذلك فَمبتَدَعٌ ومُحدَث، فافْهَم كتابـي إليك، واعلم أنه لولا رجاءُ أن ينفعك الله به لم أتكلَّف الكتابَ إليك، فاحذَرْ رأيَك على نفسِك، وتَخوَّفْ أن يَدخُلَ الشيطانُ عليك، عَصَمنا الله وإياك بطاعته، ونسأله التوفيقَ لنا ولك برحمته.

ثم أُخبرُك أنَّ الناس كانوا أهلَ شِرْك قبل أن يَبعثَ الله تعالى محمداً

(١) وقد عَدَّ المَقْبَلِيُّ مِن غَلَطاتِ الخَواصِّ جَعْلَ (المُرْجيء) اسماً لمن قَال: إنَّ صاحب الكبيرة إذا لم يَتُب: تحت المشيئة، وصَرَفَ أحاديثَ ذمِّ المُرْجِئة إلى ذلك، وإنما هُمْ من قال: لا وعيد لأهل الصلاة فأخَّرهم عن الوعيد رأساً، وأما الدخول تحت المشيئة فصريحُ الكتاب والسنَّة لفظاً، ومعلومٌ تواتراً. ذَكَر ذلك في (الأبحاث)، فيكون إرجاءُ أبـي حنيفة مَحْضَ السُّنَّة، ونَبْزُه به على المَعنى البِدْعي مَحْضَ فِرية (ز).

صلَّى الله عليه وسلَّم، فبَعث محمداً يدعوهم إلى الإسلام، فدعاهم إلى أن يَشهدوا أنه لا إله إلا الله وحدَه لا شَرِيك له، والإقرارِ بما جاء به من الله تعالى.

وكان الداخلُ في الإسلام مؤمناً بريئاً من الشِّرْك، حراماً مالُهُ وعِرضُه ودَمُه، له حَقُّ المسلمين وحُرمتُهم، وكان التاركُ لذلك حين دُعي إليه كافراً بريئاً من الإيمان، حلالاً مالُه ودمُه، لا يُقبَلُ منه إلا الدخولُ في الإسلام أو القتلُ. إلا ما ذَكَرَهُ الله سبحانه وتعالى في أهل الكتاب من إعطاء الجزية.

ثم نَزَلَتْ الفرائضُ بعدَ ذلك على أهل التصديق، فكان الأخذُ بها عملاً مع الإيمان، ولذلك يقول الله عزّ وجلّ: ﴿الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحات﴾[1]. وقال: ﴿ومَنْ يُؤْمِنْ بالله ويَعْمَلْ صالحاً﴾[2]. وأشباهَ ذلك من القرآن. فلم يكنُ المُضيِّعُ للعَمَلِ مُضَيِّعاً للتصديق، وقد أصاب التصديقَ بغير عمل.

ولو كان المُضيِّع للعمل مُضَيِّعاً للتصديق لانتقَلَ من اسمِ الإيمانِ وحُرْمتِه بتضييعه العمل، كما أنَّ الناس لو ضَيَّعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسمِ الإيمان وحُرمتِه وحَقِّه، ورجعوا إلى حالهم التي كانوا عليها من الشِّرْك.

ومما يُعرَفُ به اختلافُهما أنَّ الناس لا يَختلفون في التصديق، ولا يَتفاضلون فيه. وقد يَتفاضَلُون في العمل، وتَختلِفُ فرائضُهم.

---

(١) جاءت هذه الجملة الكريمة في تسع آيات من القرآن الكريم، أوَّلُها في سورة البقرة: ٢٥.

(٢) جاءت هذه الجملة الكريمة في سورة التغابن: ٩، وفي سورة الطلاق: ١١.

ودِينُ أهلِ السماءِ ودِينُ الرُّسُلِ واحد، فلذلك يقول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لكم من الدِّينِ ما وصَّى به نُوحاً والذي أَوحَيْنا إليك وما وصَّيْنا بهِ إبراهيمَ وموسى وعيسى أن أَقيمُوا الدِّينَ ولا تَتفرَّقوا فيه﴾(١).

واعلم أنَّ الهُدَى في التصديق بالله ورُسُلِه ليس كالهُدَى في ما افتُرِضَ من الأعمال. ومن أين يُشكِلُ ذلك عليك؟ وأنت تُسمِّيه مُؤمِناً وهو جاهلٌ بما لا يعلم من الفرائض، فلا بد من أن تُسمِّيه مؤمناً بتصديقه، كما سمَّاه الله تعالى في كتابه، وأن تُسمِّيه جاهِلاً بما لا يَعلم من الفرائض، وهو إنما يَتعلَّمُ ما يَجهل. فهل يكون الضالُّ عن معرفةِ الله تعالى ومعرفةِ رسوله كالضالِّ عن معرفةِ ما تَعلَّمه الناسُ وهم مؤمنون؟ وقد قال الله تعالى في تعليمه الفرائض: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لكم أن تَضِلُّوا واللَّهُ بكلِّ شيءٍ عليم﴾(٢). وقال: ﴿أن تَضِلَّ إحداهُما فتُذَكِّرَ إحْداهُما الأُخرَى﴾(٣). وقال: ﴿فَعَلْتُهَا إذاً وأنَا مِنَ الضَّالِّين﴾(٤) يعني من الجاهلين.

والحُجَّةُ من كتابِ الله تعالى والسُّنَّةِ على تصديق ذلك أبيَنُ وأوضَحُ من أن تُشكِلَ على مثلِك، أَوَ لستَ تقول: مؤمنٌ ظالم، ومؤمِنٌ مُذنِب، ومؤمِنٌ مُخطيء، ومؤمِنٌ عاص، ومؤمِنٌ جائر؟ هل يكون فيما ظَلَمَ وأخطأ مهتدِياً فيه مع هُداه في الإيمان، أو يكون ضالاًّ عن الحقِّ الذي أخطأه؟.

وقولُ بَني يعقوب على نبيِّنا وعليهم السلام لأبيهم ﴿إنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ

---

(١) من سورة الشورى: ١٣.

(٢) من سورة النساء: ١٧٦.

(٣) من سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) من سورة الشعراء: ٢٠.

القديم﴾[١]، أتَظنُّ أنهم عَنَوْا: إنك لَفِي كُفرِك القديم؟ حاشا لله أن تَفهَمَ هذا، وأنت بالقرآن عالم.

واعلم أنَّ الأمرَ لو كان كما كَتبتَ به إلينا: أنَّ الناس كانوا أهلَ تصديق قبلَ الفرائض، ثم جاءت الفرائض، لكان ينبغي لأهلِ التصديق أن يَستَحِقُّوا (اسمَ) التصديق بالعمل حين كُلِّفوا به، ولم تُفسِّر لي ما هم عليه، وما دِينُهم، وما مُستقرُّهم عندك قبل ذلك؟. إذا هُمْ لم يَستحقُّوا الاسم إلا بالعمل حين كُلِّفوا.

فإن زعمتَ أنهم مؤمنون تَجرِي عليهم أحكامُ المسلمين وحُرمتُهم، صَدَقتَ، وكان صواباً، لِما كَتبتُ به إليك. وإن زعمتَ أنهم كفارٌ فقد ابتَدعتَ وخالفتَ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم والقرآنَ. وإن قلتَ بقولِ من تعنَّتَ من أهل البدع، وزعمتَ أنه ليس بكافر ولا مؤمن، فاعلم أنَّ هذا القولَ بِدعة وخلافٌ للنبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابِه.

وقد سُمِّي عليٌّ رضي اللّه عنه أميرَ المؤمنين، وعُمرُ رضي الله عنه أميرَ المؤمنين، أَوَ أميرَ المُطِيعين في الفرائض كلِّها يَعنُون؟، وقد سَمَّى عليٌّ أهلَ حَرْبه من أهل الشام: مؤمنين، في كتاب القَضِيَّة. أوَ كانوا مُهتدِين وهو يَـقتُلُهم؟ وقد اقتَتَل أصحابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولم تكن الفِئتانِ مُهتَدِيتَينِ جميعاً، فما اسمُ الباغية عندك؟.

فوالله ما أعلمُ من ذُنوبِ أهلِ القِبلةِ ذَنْباً أعظمَ من القتلِ، ثم دماءِ أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام خاصَّة. فما اسمُ الفريقين عندك؟ وليسَا مُهتدِيَيْنِ جميعاً.

---

(١) من سورة يوسف: ٩٥.

فإنْ زعمتَ أنهما مُهتَدِيانِ جميعاً ابتدَعت، وإن زعمتَ أنهما ضالّان جميعاً ابتدَعت، وإن قلتَ: إنَّ أحدَهما مُهتدٍ فما الآخر! فإن قلتَ: اللّهُ أعلمُ، أصبتَ. تفهَّمْ هذا الذي كَتبتُ به إليك.

واعلم أني أقول: أهلُ القِبلةِ مؤمنون، لَستُ أُخرِجُهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض، فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلِّها مع الإيمان: كان من أهل الجنة عندنا، ومن تَرَكَ الإيمانَ والعملَ: كان كافراً من أهل النار، ومن أصاب الإيمانَ وضيَّعَ شيئاً من الفرائض: كان مؤمناً مُذنباً، وكان لِلَّهِ تعالى فيه المشيئةُ إن شاء عذَّبه وإن شاء غَفَر له، فإن عذَّبه على تضييعه شيئاً فعلى ذَنْبٍ يُعذِّبُه، وإن غَفَر له فَذَنْباً يَغفِر.

وإني أقول فيما مَضَى من اختلاف أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فيما كان بينهم: اللّهُ أعلم. ولا أظنُّ هذا إلا رأيَك في أهلِ القِبلة، لأنه أمرُ أصحابِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأمرُ حَمَلَةِ السُّنَّةِ والفقه.

زَعَمَ أخوك عطاء بن أبي رَبَاح[1]، ونحن نَصِفُ له هذا: أنَّ هذا أمرُ أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وزعمَ سالِمٌ[2] عن سعيد بن جُبَير: أنَّ هذا أمرُ أصحابِ محمد صلَّى الله عليه وسلَّم. وزَعَمَ أخوك نافع أنَّ هذا أمرُ عبدِ الله بن عمر رضي الله عنهما.

---

(١) والزَّعْمُ هنا بمعنى القولِ الحقّ بقرينة المقام، وهو من الأضداد، فيُعيِّنُ المَقامُ المرادَ. فكلُّ هؤلاء لا يَرون نفيَ الإيمان عن مرتكبِ الكبيرة (ز).

(٢) هو سالم بن عجلان الأفطس. قال الإمام أحمد فيه: ثقة. عبد الفتاح.

وزَعَمَ ذلك أيضاً عبدُ الكريم[١]، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ هذا أمرُه.

وقد بلغني عن علي بن أبـي طالب رضي اللّه تعالى عنه حين كَتَبَ القضيَّةَ أنه يُسمِّي الطائفتين: (مؤمنين) جميعاً. وزعَمَ ذلك أيضاً عُمَرُ بنُ عبد العزيز كما رواه من لقيه من إخوانك فيما بَلَغني عنك. ثم قال: ضَعُوا لي في هذا كتاباً، ثم أنشأ يُعَلِّمُهُ وَلَدَه، ويأمرُهم بتعلِيمه ــ علَّمْه جُلَسَاءَكَ رحمك الله تعالى ــ فكان بمَكانٍ من المسلمين.

واعلم أنَّ أفضلَ ما علَّمتم وما تُعلِّمون الناسَ السُّنَّةُ، وأنت ينبغي لك أن تَعرِف مَنْ أهلُها الذين ينبغي أن يَتعلَّموها.

وأمَّا ما ذَكرتَ من اسم (المرجئة)[٢] فما ذَنْبُ قومٍ تكلَّموا بعَدْلٍ،

---

(١) هو عبد الكريم بن مالك الجَزَريّ. قال الإمام أحمد فيه: ثقة ثَبْت. عبد الفتاح.

(٢) وَعدُّ مَنْ جَعَلَ مرتكبَ الكبيرة تحت مشيئة الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذَّبه بها: مِن أهل الضلال، لا يكونُ إلا من المعتزلة أو الخوارج أو ممن سارَ سَيْرَهم وهو غيرُ شاعر، وقد رَوَى ابن أبـي العَوَّام الحافظ، عن إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي، عن القاسم بن غسَّان المَرْوَزِي القاضي، عن أبيه، عن محمد بن يَعْلَى زنبُور، عن أبـي حنيفة (ح) قال إبراهيم: حدَّثنا عبدُ الواحد بن أحمد الرازي بمكة، حدَّثنا موسى بن سهل الرازي، أنبأنا بشَّار بن قِيراط، عن أبـي حنيفة:

دَخَلْتُ أنا وعَلْقَمَةُ بن مَرْثَد على عطاءِ بن أبـي رباح، فقلنا له: يا أبا محمد إنَّ ببلادِنا قوماً يكرهونَ أنْ يقولوا: إنَّا مؤمنون. ثم قالا: قال عطاء: ولِمَ ذاك؟ قال: يقولون إنْ قلنا: نحن مؤمنون، قلنا: نحن من أهل الجنة، فقال عطاء: فليقولوا: نحن مؤمنون، ولا يقولون: نحنُ من أهلِ الجنة، فإنه ليس مِن مَلَكٍ مقرَّب، ولا نَبـيٍّ مُرسَل إلا ولله عز وجل عليه الحُجَّة، إن شاء عذَّبَه، وإن شاء غَفَر له. =

وسمَّاهم أهلُ البِدَع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهلُ العدلِ وأهلُ السُّنَّةِ، وإنما هذا الاسمُ سمَّاهم به أهلُ الشَّنَآن ألبتةَ، ولَعَمْرِي ما يُهَجِّنُ[1] عَدْلاً لو دَعوتَ إليه الناسَ فوافقوك عليه أنْ يُسمِّيَهم أهلُ شنآن: المرجئة، فلو كانوا فعلوا ذلك كان هذا الاسم بدعة، فهل يُهَجِّنُ ذلك ما أَخذتَ به من أهل العدل؟.

ثم إنه لولا كراهِيَةُ التطويل، وأن يَكثُرَ التفسيرُ لشَرَحْتُ لك الأمورَ التي أجبتُك بها فيما كتبتُ به، ثم إنْ أشكَلَ عليك شيء أو أَدْخلَ عليك أهلُ البدع شيئاً فأعلمني أُجِبْك فيه إن شاء الله تعالى، ثم لا آلُوكَ ونفسي خيراً والله المُستعان.

لا تَدَعْ الكتابَ إليَّ بسلامِك وحاجتك، رَزَقنا الله منقَلَباً كريماً وحياةً طيبة، وسلامُ الله عليك ورحمةُ الله وبركاتُه. والحمدُ لله رَبِّ العالمين وصلَّى الله على سيدِنا محمد وعلى آله وصحبِه أجمعين.

* * *

= ثم قال عطاء: يا علقمة إنَّ أصحابَك كانوا يُسمَّوْن أهلَ الجماعة، حتى كان نافع بن الأزرق، فهو الذي سَمَّاهم (المُرْجِئة).

قال القاسم: قال أبـي: وإنما سَمَّاهم (المرجئة) فيما بَلَغنا أنه كلَّم رجلاً من أهل السُّنَّة، فقال له: أين تُنْزِلُ الكفارَ في الآخرة؟ قال: النار. قال: فأين تُنْزِلُ المؤمنين؟ قال: المؤمنون على ضَرْبَيْن: مؤمِنٌ بَرٌّ تَقِيّ، فهو في الجَنَّة، ومؤمنٌ فاجرٌ ردِيء، فأمْرُه إلى الله عز وجلّ إن شاء عذَّبه بذنوبه، وإن شاء غَفَرَ له بإيمانه. قال: فأين تُنْزِلُه؟ قال: لا أُنْزِلُه، ولكني أُرْجيءُ أمرَه إلى الله عزَّ وجل، قال: فأنت مُرْجِىء اهـ.

فمن سَمَّى أهلَ السُّنَّةِ بالمُرجِئة فقد تَابَعَ نافعَ بنَ الأزرق الخارجيَّ، الذي يَرى تخليدَ مرتكبِ الكبيرة في النار (ز).

(١) يعني: يُصبِّح.

رسالة مالك إلى الليث بن سعد
في فضل علم أهل المدينة وترجيحه
على علم غيرهم واقتداءِ السلف بهم

من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، سلامٌ عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو. أمَّا بعد عَصَمنا الله وإياك بطاعَتِه في السِّرِّ والعلانية، وعافانا وإياك من كلِّ مكروهٍ.

كتبتُ إليك وأنا ومَنْ قِبَلي من الوِلدان والأهلِ على ما تُحِبُّ، واللَّهُ مَحمودٌ، أتانا كتابُك، تذكُر من حالِك ونعمةِ الله عليك الذي أنا به مسرُور، أسألُ اللَّهَ أن يُتمَّ عليَّ وعليك صالِحَ ما أنعمَ علينا وعليك، وأن يجعَلَنا له شاكرين.

وفهمتُ ما ذكرتَ في كُتُبٍ بَعَثْتَ بها لأعرِضَها لك[١]، وأبعثَ بها إليك، وقد فعلتُ ذلك وغيَّرْتُ منها ما غيَّرْتُ حتى صَحَّ أمرُها على ما تحبُّ،

---

(١) يعني: لأقرأها لك وأُبدِي رأيي فيها. ويظهر من قراءة هذه الرسالةِ وجوابها الآتي عن قريبٍ، أنه وَرَدَتْ إلى الإمام الليث كُتُبٌ من أهلِ المدينة في بعض شُؤونِهم، فأحَبَّ الإمام الليث التثبُّتَ من صحة ما فيها، فأعَادَها إلى الإمام مالك بالمدينة، فوقَفَ عليها الإمامُ مالك وفَعَل اللازمَ كما سيأتي ذكرُه.

وختمتُ على كلِّ قُنْداق منها بخَاتَمي(١)، ونقشُه: «حسبي الله ونِعْم الوكيل».

وكان حبيباً إليَّ حِفْظُك، وقضاءُ حاجتك، وأنت لذلك أهْل، وصَبَرْتُ لك في نفسي في ساعةٍ لم أكن أَعْرِضُ فيها لِأَن أُنْجِحَ ذلك(٢)، فتأْتيك مع الذي جاءني بها، حيث دفعتُها إليه، وبلَغتُ من ذلك الذي رأيتُ أنه يَلزَمني لك في حقِّك وحُرمتك.

وقد نَشَّطَني ما استطلعتَ مما قِبَلي من ذلك، في ابتدائِك بالنصيحةِ لك، ورجوتُ أن يكون لها عندك موضعٌ(٣)، ولم يكن مَنَعني من ذلك قبل اليوم أن لا يكون رأيي لم يَزَلْ فيك جميلاً، إلا أنك لم تُذاكِرْني شيئاً من هذا الأمر، ولا تكتب فيه إليَّ.

واعلم رحمك الله أنه بَلَغني أنك تُفتي الناس بأشياءَ مُخالِفَةٍ لِما عليه جماعةُ الناس عندنا، وببَلَدِنا الذي نحنُ فيه، وأنت في إمامتِك وفضلِك، ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجةِ مَنْ قِبلَك إليك، واعتمادِهم على ما جاءهم منك: حَقيقٌ بأن تخافَ على نفسك، وتَتَّبِعَ ما تَرْجُو النجاةَ باتباعِه.

---

(١) (القُنداق) ــ ويقال (فُنْداق) ــ ، لفظ معرَّب، يظهر أن أصله فارسي، ومعناه: صحيفة الحساب، وأطلق هنا تجوّزاً على الورقة المرسلة يُكتَبُ فيها ثم تُطْوى لفّاً، وكانوا يختمون آخرَ كلِّ ورقةٍ بخاتَم كاتِبها حتى لا يُزاد عليها شيء من غيره.

(٢) يعني: حَبَستُ لك نفسي في ساعةٍ لا أتوجَّهُ فيها للقراءة، لأقضي حاجتَك وطَلَبك من الاطِّلاع على تلك الكتب.

(٣) يُريدُ أن استطلاع الليث لما عند مالك في هذه الكتب دَلَّ على تواضُع الليث وإخلاصِه وحُبِّه لمعرفة الصواب، فشجَّع ذلك مالكاً على أن يبتدىء كتابَه إلى الليث بالنصيحةِ له.

فإن الله عزَّ وجلَّ يقول في كتابه العزيز: ﴿والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه، وَأَعَدَّ لهم جناتٍ تَجري تحتَها الأنهارُ خالدين فيها أبداً، ذلك الفوزُ العظيم﴾[١]. وقال تعالى: ﴿فبشِّرْ عبادِ الذين يَستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله، وأولئك هم أولو الألباب﴾[٢].

وإنما الناسُ تَبَعٌ لأهل المدينة، إليها كانَتْ الهجرةُ، وبها نَزَلَ القرآنُ، وأُحِلَّ الحلالُ، وحُرِّمَ الحرامُ، إذ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بين أظهرِهم، يَحضُرون الوَحْيَ والتنزيلَ، ويَأمُرُهم فيُطيعونَه، ويَسُنُّ لهم فيَتَّبِعونه، حتى توفَّاه اللَّهُ واختَارَ له ما عنده، صلواتُ الله وسلامُه عليه ورحمتُه وبركاتُه.

ثم قام مِن بعده أتبَعُ الناس له مِن أمته ممن وَلِيَ الأمرَ مِن بعدِه، فما نزَلَ بهم مما عَلِموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه عِلمٌ سَأَلوا عنه، ثم أَخَذوا بأقوى ما وَجَدُوا في ذلك في اجتهادهم، وحَداثةِ عهدهم، وإن خالَفَهم مُخالِف، أو قال امرؤٌ: غيرُه أقوى منه وأولى، تُرِكَ قولُه وعُمِلَ بغيره.

ثم كـان التابعون مِن بعدهم يَسلُكُون تلكَ السبيلَ، ويتبعون تلك السُّنَن.

فإذا كان الأمرُ بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لأحدٍ خِلافَه، للذي في أيديهم من تلك الوِرَاثة التي لا يجوزُ لأحدٍ انتحالُها ولا ادِّعَاؤُها.

ولو ذَهَبَ أهلُ الأمصار يقولون: هذا العَمَلُ الذي ببلَدنا، وهذا الذي

---

(١) من سورة التوبة: ١٠٠.

(٢) من سورة الزُّمَر: ١٧ ــ ١٨.

مَضَى عليه من مَضَى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقةٍ، ولم يَكن لهم من ذلك مثلُ الذي كانَ لهم[١].

فانظر ــ رحمك الله ــ فيما كتبتُ إليك به لنفسك، واعلَمْ أني أرجو أن لا يكون دَعَاني إلى ما كتبتُ به إليك إلا النصيحةُ لله تعالى وحدَه، والنظرُ لك والضَّنُّ بك، فأنزِل كتابي منك منزلَةً، فإنك إن فعلت تَعلم أني لم آلُك نُصحاً.

وَفَّقنا اللَّهُ وإياك لطاعتِه وطاعةِ رسوله في كلِّ أمرٍ، وعلى كلِّ حال، والسلامُ عليك ورحمةُ الله وبركاته.

وكُتِبَ يومَ الأحد لتسعٍ مَضَيْنَ من صفر.

* * *

---

(١) أحسنُ من شَرَحَ مذهبَ الإمامِ مالك وأصحابِه حول حجية عمل أهل المدينة هو القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ١ :٤٧ ــ ٥٩ (باب بيان الحُجَّة بإجماعِ أهل المدينة فيما هو؟ وتحقيق مذهب مالك رحمه الله في ذلك)، فانظره إذا شئتَ، وانظر أيضاً «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» للعلامة الحَجْوي ١ :٣٨٨ (عمل أهل المدينة).

رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس
رحمهما الله تعالى

سلامٌ عليك، فإني أحمد إليك اللَّهَ الذي لا إله إلا هو، أما بعد ـ عافانا اللَّهُ وإياك، وأحسَنَ لنا العاقبةَ في الدنيا والآخرة ـ فقد بلغني كتابُك تَذكُر فيه من صلاح حالِكم الذي يَسُرُّني، فأدام اللَّهُ ذلك لكم، وأتَمَّهُ بالعون على شكرِه والزيادةِ من إحسانه.

وذكرتَ نظرَك في الكتب التي بَعَثتُ بها إليك، وإقامتَك إياها، وخَتْمَكَ عليها بخاتِمك، وقد أَتَتْنا فجزاك الله عما قَدَّمتَ منها خيراً، فإنها كُتُبٌ انتهَت إلينا عنك فأحببتُ أن أَبلُغَ حقيقتَها بنَظَرِكَ فيها.

وذكرتَ أنه قد أنشَطَكَ ما كَتبتُ إليك فيه من تقويم ما أتاني عنك إلى ابتدائي بالنصيحة[١]، ورجوتَ أن يكونَ لها عندي موضعٌ، وأنه لم يمنعك من ذلك فيما خلا أن لا يكونَ رأيُك فينا جميلاً، إلا لأني لم أُذاكِرْكَ مثلَ هذا.

وأنه بَلَغَكَ أني أفتي بأشياء مُخالِفةٍ لما عليه جماعةُ الناس عندكم، وأني يَحِقُّ عليَّ الخوفُ على نفسي لاعتماد مَنْ قِبَلي على ما أفتيتُهم به، وأن الناسَ تَبَعٌ لأهلِ المدينة التي إليها كانَتْ الهِجرةُ وبها نَزَلَ القرآنُ.

وقد أصبتَ بالذي كتبتَ به من ذلك إن شاء الله، ووَقَعَ مني بالموقع

---

(١) أي أن تَبتَدِأني بالنصيحة.

الذي تُحِبُّ، وما أَعُدُّ[١] أحداً قد يُنْسَبُ إليه العلمُ أَكْرَهَ لِشواذِّ الفُتيا ولا أشَدَّ تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين مَضَوْا، ولا آخَذَ لفُتياهم فيما اتَّفَقُوا عليه مِنِّي، والحمدُ لله ربِّ العالمين لا شريك له[٢].

وأما ما ذكرتَ من مُقامِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالمدينة، ونزولِ القرآن بها عليه بين ظَهْرَي أصحابِه، وما علَّمَهم الله منه، وأن الناس صاروا به تَبَعاً لهم فيه، فكَما ذَكَرت.

وأما ما ذكرتَ من قول الله عز وجل ﴿والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبَعُوهم بإحسان رضي الله عنهم ورَضُوا عنه وأعَدَّ لهم جَنَّاتٍ تَجرِي تحتَها الأنهارُ خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾[٣]. فإن كثيراً من أولئك السابقين الأولين خَرَجُوا إلى الجهاد في سبيل الله ابتغاءَ مرضاة الله، فجَنَّدُوا الأجنادَ، واجتَمَعَ إليهم الناسُ، فأظهَرُوا بين ظَهْرَانَيْهِم كتابَ اللَّهِ وسُنَّةَ نبيِّهم، ولم يَكْتُمُوهم شيئاً عَلِمُوه.

وكان في كلِّ جُنْد منهم طائفةٌ يُعلِّمون ـ لله ـ كتابَ الله وسنَّةَ نَبيِّه، ويَجتَهِدون برأيهم فيما لم يُفَسِّره لهم القرآنُ والسنَّةُ، ويُقَوِّمُهُم عليه أبو بكر[٤]

---

(١) في «إعلام الموقعين»: (وما أجدُ).

(٢) مما يُلفَتُ إليه النظر هذا الأسلوبُ العالي، واللغةُ الأديبة، والخطابُ الطافح بالمحبة والإجلال، والمقامُ مقامُ مناقشة في العلم والتصويبِ والتخطئة، فللَّه دَرُّهم ما أحرصهم على الأدب والأُلفة والمحبة والتقدير لآراء مخالِفهم.

(٣) من سورة التوبة: الآية ١٠٠.

(٤) أي يصححُ لهم فيما أخطأوا به أبو بكر وعمر وعثمان. ووقع في الأصل: (ويقوِّموهم عليه أبو بكر...)، فأثبته كما ترى. وليس (ويقوموهم عليه أبو بكر) من (باب: أكلوني البراغيث)، لأنه كان يكون (ويقومونهم عليه أبو بكر). والبعدُ عن البراغيث وأكلِها هو الأصل.

وعمرُ وعثمانُ الذين اختارَهم المسلمون لأنفسهم.

ولم يكن أولئك الثلاثة مُضيِّعين لأجناد المسلمين ولا غافلين عنهم، بل كانوا يَكتُبُون في الأمر اليسير لإقامةِ الدين والحَذَرِ من الاختلاف بكتابِ الله وسنَّةِ نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم فلم يَتْرُكوا أمراً فسَّره القرآن أو عَمِل به النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أو ائتَمَرُوا فيه بعدَه إلا أَعْلَمُوهُمُوه.

فإذا جاء أمرٌ عَمِلُوا به أصحابُ رسول الله بمصرَ والشامِ والعراقِ على عهد أبي بكر وعمرَ وعثمانَ، ولم يزالوا عليه حتى قُبِضُوا لم يأمُرُوهم بغيره، فلا نراه يَجُوزُ للأجنادِ المسلمين أن يُحْدِثُوا اليومَ أمراً لم يَعمَلْ به سَلَفُهم من أصحابِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم والتابعين لهم، حين ذَهَب العلماءُ وبَقِيَ منهم من لا يُشْبِهُ من مضى.

مع أن أصحابَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم اختَلَفُوا بعده في الفُتيا في أشياءَ كثيرةٍ، ولولا أني قد عَرَفتُ أن قد عَلِمْتَها لكتبتُ بها إليك، ثم اختَلَف التابعون في أشياءَ بعد أصحابِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم سعيدُ بنُ المُسيِّب ونظراؤُه أشدَّ الاختلاف.

ثم اختَلَفَ الذين كانوا بعدهم، فحضرتُهم بالمدينة وغيرها، ورأسُهم[1] يومئذ في الفتيا ابنُ شهاب وربيعةُ بنُ أبي عبد الرحمن[2]، فكان

(١) هكذا في «إعلام الموقعين» ٣: ٩٦. وفي غيره (ورأيتُهم). وهو تحريف.

(٢) هو الإمامُ ربيعةُ بن فَرُّوخ المدني أبو عثمان، إمامٌ فقيه حافظ مجتهد، كان بصيراً بالرأي فلُقِّب ربيعةَ الرأي، وكان من الأجواد، أنفق على إخوانه أربعين ألفَ دينار، ولمَّا قَدِمَ السَّفَاحُ العباسي المدينةَ أَمَر له بمال فلم يقبله. قال ابن الماجِشُون: ما رأيتُ أحداً أحوطَ لسُنَّةٍ من ربيعة، وكان صاحبَ الفتوى بالمدينة، وبه تفقَّه الإمامُ مالك. توفي سنة ١٣٦ رحمه الله تعالى. من «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٦: ٨٩ ــ ٩٦.

من خلاف ربيعةَ لبعض ما مَضَى ما عرفتَ وحضرتَ، وسمعتُ قولَك فيه وقولَ ذوي الرأي من أهل المدينة يحيـى بنِ سعيد، وعُبَيد الله بنِ عُمر، وكثيرِ بن فَرْقَد، وغيرِ كثيرٍ ممن هو أسَنُّ منه، حتى اضطَرَّك ما كَرِهتَ من ذلك إلى فراق مجلِسِه.

وذاكرتُك أنت وعبدَ العزيز بن عبد الله[١] بعضَ ما نَعِيبُ على ربيعة من ذلك، فكُنتُما لي مُوافِقَين فيما أنكرتُ، تكْرَهان منه ما أكرَهُ، ومع ذلك ــ بحمدِ الله ــ عند ربيعةَ خيرٌ كثيرٌ، وعقلٌ أصيلٌ، ولِسانٌ بَلِيغٌ، وفَضْلٌ مُستَبِين، وطريقةٌ حَسَنةٌ في الإسلام، ومَودَّةٌ صادقةٌ لإخوانه عامةً ولنا خاصةً، رحمةُ الله عليه وغَفَر له وجَزَاه بأحسنَ مِن عَمَلِه[٢].

وكان يكون من ابنِ شِهاب اختلافٌ كثيرٌ إذا لَقِيناه، وإذا كاتبَه بعضُنا فرُبَّما كَتَبَ إليه في الشيء الواحدِ ــ عَلَى فضل رأيه وعلمِه ــ بثلاثةِ أنواعٍ يَنْقُضُ بعضُها بعضاً، ولا يَشعُر بالذي مَضَى من رأيه في ذلك، فهذا الذي يَدْعُوني إلى ترك ما أنكرتَ تركي إياه.

وقد عرفتُ مما عِبتَ إنكاري إياه: أن يَجمَع أحدٌ من أجناد المسلمين بين الصلاتين ليلةَ المَطَر، ومَطَرُ الشام أكثرُ من مَطَرِ المدينة بما لا يَعلَمُه إلا الله، لم يَجْمَعْ منهم إمامٌ قَطُّ في ليلة مَطَرٍ، وفيهم أبو عبيدة بنُ الجراح،

---

(١) هو عبد العزيز بن الماجِشُون المدني، الثقةُ الفقيه المصنِّف، مات سنة ١٦٤ رحمه الله تعالى.

(٢) انظر إلى هذا الأدب والإنصاف والثناء الجميل الفياض بالتقدير والإجلال لربيعة والدعاء له من الإمام الليث، مع انتقاده عليه بعض المسائل، فرحمةُ الله تعالى عليهما.

وخالدُ بنُ الوليد، ويزيدُ بن أبـي سفيان، وعمرُو بن العاص، ومُعَاذُ بنُ جبل ـ وقد بَلَغَنا أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «أعلمُهم بالحلالِ والحرام مُعَاذُ بنُ جَبَل». وقال: «يَأتي مُعَاذٌ يومَ القيامة بين يدي العلماء برتْوَة»[١] ـ ، وشُرَحْبِيل بنُ حَسَنَة، وأبو الدَّرْداء، وبلالُ بنُ رباح.

وكان أبو ذر بمِصْر، والزُّبَير بنُ العوَّامِ وسعدُ بنُ أبـي وقاص، وبحِمْص سَبعون من أهل بدر، وبأجنادِ المُسلمين كُلِّها، وبالعراق ابنُ مسعودٍ، وحذيفةُ بنُ اليمان، وعمرانُ بن الحُصين، ونَزَلها عليُّ بنُ أبـي طالب سِنِين بمن كان معه من أصحابِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فلم يَجْمَعُوا بين المَغرب والعِشاء قطُّ.

ومن ذلك القضاءُ بشهادةِ الشاهد ويمين صاحبِ الحق، وقد عرفتَ أنه لم يزل يُقْضَى به بالمدينة ولم يَقضِ به أصحابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالشام، وبحِمْصٍ، ولا مِصْر، ولا العراق، ولم يَكْتُبْ به إليهم الخلفاءُ المهديّون الراشدون: أبو بكر، وعُمَر، وعثمان، وعلي، ثم وُلِّي عمرُ بنُ عبد العزيز ـ وكان كما عِلمتَ في إحياء السُّنَن، وقَطْعِ البِدَع، والجِدِّ في إقامة الدين، والإصابةِ في الرأي، والعلمِ بما مَضَى من أمرِ الناس ـ ، فكَتَبَ إليه زُرَيق بن الحُكَيم: إنك كنتَ تَقضِي بالمدينة بشهادةِ الشاهدِ الواحدِ ويمينِ صاحبِ الحق، وكَتَب إليه عمرُ بنُ عبد العزيز: إنا كنا نَقضِي بذلك بالمدينة، فَوَجدنا أهلَ الشام على غيرِ ذلك، فلا نقضِ إلا بشهادةِ رجلين عدلين أو رجلٍ وامرأتين.

ولم يَجْمَع بين المغرِب والعشاء قطُّ ليلةَ المطر، والسماءُ تَسْكُب عليه

---

(١) الرتوة: الخطوة.

في منزِله الذي كان فيه بخُنَاصِرَة[١]، سَكْباً.

ومن ذلك أن أهلَ المدينة يَقضُون في صَدُقات النساء أنها متى شَاءَتْ أن تتكلَّم في مُؤَخَّر صَداقِها تكلَّمَتْ يُدْفَع ذلك إليها، وقد وَافَق أهلُ العراق أهلَ المدينة على ذلك. وأهلُ الشام وأهلُ مصر لم يَقْضِ أحدٌ من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولا من بعدهم لامرأةٍ بصَداقِها المُؤَخَّرِ إلا أن يُفَرِّق بينهما موتٌ أو طَلَاقٌ فتَقُوم على حقِّها.

ومن ذلك قولُهم في الإِيلاء إِنه لا يكون عليه طلاقٌ حتى يُوقَفَ وإن مرَّتْ الأربعةُ الأشهُرُ، وقد حدثني نافعٌ عن عبد الله بن عمر ــ وعبد الله بنُ عُمَر الذي كان يُروى عنه ذكرُ التوقيفِ بعد الأربعة الأشهر ــ أنه كان يقول في الإِيلاء الذي ذَكَر اللَّهُ في كتابه: لا يحِلُّ للمُولِي إذا بَلَغَ الأجلَ إلا أن يفيء كما أَمَره اللَّهُ أو يَعزِمَ الطلاقَ.

وأنتم تقولون: إن لَبِثَ بعدَ الأربعة الأشهر التي سَمَّى اللَّهُ في كتابِه ولَم يُوقَف لم يكن عليه طلاقٌ، وقَد بَلَغنا عن عثمانَ بنِ عَفَّان، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وقَبِيصَةَ بنِ ذؤيب، وأبـي سَلَمة بنِ عبد الرحمن بن عوف، أنهم قالوا في الإِيلاء: إذا مَضَتْ الأربعةُ الأشهُرُ فهي تطليقةٌ بائنة، وقال سعيدُ بنُ المسيب، وأبو بكر بنُ عبد الرحمن بنِ هشام، وابنُ شهاب: إذا مَضَتْ الأربعة أشهر فهي تطليقة، ولهُ الرَّجْعَةُ في العِدَّةِ.

ومن ذلك أن زيدَ بنَ ثابتٍ كان يقول: إذا مَلَّك الرجلُ امرأتَه أَمْرَه فاختارت زوجَها فهي تطليقةٌ، وإن طَلَّقَتْ نفسَها ثلاثاً فهي تطليقةٌ، وقَضَى بذلك عبد الملك بنُ مروان، وكان ربيعةُ بنُ أبـي عبد الرحمن يقولُه.

---

(١) خُنَاصِرة: بليدة من أعمال حلب، تُحاذِي قِنَّسْرِين نحو البادية.

وقد كاد الناسُ يَجتَمِعون على أنها إن اختَارَتْ زوجَها لم يكن فيه طلاقٌ، وإن اختارَتْ نفسَها واحدةً أو اثنتين كانَتْ له عليها رَجْعَةٌ، وإن طلَّقَتْ نفسَها ثلاثاً بانَتْ منه، ولم تَحِلَّ له حتى تنكِحَ زوجاً غيرَه فيَدخُل بها ثم يموتُ أو يُطَلِّقُها، إلا أن يَرُدَّ عليها في مجلِسِه فيقول: إنما ملَّكتُك واحدةً، فيُستَحْلَفُ ويُخلَّى بينه وبين امرأتِه.

ومن ذلك أن عبدَ الله بنَ مسعود كان يقول: أيُّما رجل تَزَوَّج أمةً ثم اشتراها زوجُها، فاشتراؤُه إياها ثلاثُ تطليقاتٍ، وكان ربيعةُ يقول ذلك، وإن تزوَّجَتْ المرأةُ الحرةُ عبداً فاشتَرَتْه فمثل ذلك.

وقد بَلَغَتْنا عنكم أشياءُ من الفُتيا فاستَنْكَرْتُها، وقد كنتُ كتبتُ إليك في بعضِها[١] فلم تُجِبْني في كتابي، فتخَوَّفْتُ أن تكون استَثْقَلتَ ذلك، فتركتُ الكتابَ إليك في شيء مما أنكرتُ وفيما أردتُ فيه عِلمَ رأيك.

وذلك أنه بَلَغني أنك أمرتَ زُفرَ بنَ عاصم الهِلَالي[٢] ـ حين أراد أن يَسْتَسْقي ـ أن يُقَدِّمَ الصلاةَ قبل الخطبة، فأعظمتُ ذلك، لأن الخُطبةَ

(١) روى الحافظ ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» ٢:١٤٨ بسنده عن عبد الله بن غانم، عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيتُ على مالك بن أنس سبعين مسألةً كلُّها مخالفةٌ لسنَّة النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، مما قال مالك فيها برأيه، قال: ولقد كتبتُ إليه في ذلك.

فلعله يشيرُ هنا إلى تلك المسائل، ولكنَّ أفكار العلماء في فهم السنَّة مختلفة، وآراءَهم في شروط الأخذِ والردّ لأخبارِ الآحاد متباينةٌ، فقد يَخْتَلِفُ العالمان في فهم الحديث أو في ترجيحِ أحدِ المُتَعارضين على الآخر، فيَرى كلٌّ منهما أن قولَ غيرِه مخالفٌ للسنَّة.

(٢) والي المدينة من جهة الخليفة المَهْدي.

والاستسقاءَ كهيئةِ يوم الجُمُعة، إلا أن الإمامَ إذا دنا فراغُه من الخطبة حَوَّل وجهَه إلى القبلة فَدَعا، وحَوَّل رِداءَهُ ثم نَزَل فصَلَّى، وقد استَسْقَى عمرُ بنُ عبدِ العزيز، وأبو بكر بنُ محمد بنِ عمرو بنِ حَزْم، وغيرُهما، فكلُّهم يُقدِّم الخطبةَ والدعاءَ قبل الصلاة، فاستَهْتَر الناسُ فعلَ زفرَ بنِ عاصم من ذلك واستَنْكَرُوه.

ومن ذلك أنه بَلَغني أنك تقولُ في الخليطين في المال: إنه لا تَجِبُ عليهما الصدَقةُ، حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقةُ، وفي كتاب عُمر بنِ الخطاب أنه يَجب عليهما الصدقةُ ويَتَرادَّان بالسَّوِيَّة، وقد كان ذلك يُعمَل به في ولاية عمرَ بنِ عبد العزيزِ قِبَلَكم، وغيرِه، والذي حدَّثَنا به يحيـى بنُ سعيد، ولم يَكُنْ بدون أفاضِل العلماء في زمانه، فَرَحمه اللَّهُ وغَفَر له وجَعل الجنةَ مصيرَه.

ومن ذلك أنه بَلَغني أنك تقولُ: إذا أفلس الرجلُ وقد باعَه رجلٌ سلعةً، فتَقاضَى طائفةً من ثمنها، أو أنفَقَ المشتري طائفةً منها أنه يأخُذُ ما وَجَدَ من متاعِه، وكان الناسُ على أن البائعَ إذا تَقاضَى من ثمنها شيئاً أو أنفَقَ المشتري منها شيئاً فليسَتْ بعينِها.

ومن ذلك أنك تذكُرُ أن النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يُعطِ الزبيرَ بنَ العوَّام إلا لفَرَس واحد، والناسُ كلُّهم يُحدِّثون أنه أعطاه أربعةَ أسهُم بفَرَسين ومنعه الفَرَس الثالثَ، والأمةُ كلُّهم على هذا الحديث، أهلُ الشام، وأهلُ مصر، وأهلُ العراق، وأهلُ إفريقية، لا يختلف فيه اثنان؛ فلم يَكُن ينبغي لك ــ وإن كنتَ سمعتَه من رجل مَرْضي ــ أن تُخالِف الأمةَ أجمعين[١].

---

(١) قال العلامة الحَجْوي رحمه الله تعالى في «الفكر السامي» ١:٣٧٦، بعد أن =

وقد تركتُ أشياءَ كثيرةً من أشباهِ هذا، وأنا أُحبُّ توفيقَ الله إياك وطُولَ بقائك، لما أرجو للناس في ذلك من المَنفَعَةِ، وما أخاف من الضَّيْعَةِ إذا ذَهَب مِثْلُك مع استِئْناسي بمكانِك، وإن نَأَتْ الدارُ.

فهذه منزلُتك عندي ورأيي فيك فاستَيْقِنْه، ولا تَتْرُك الكتابَ إليَّ بخَبَرك، وحالِك، وحالِ وَلَدِك وأهلِك، وحاجةٍ إن كانَتْ لك أو لأحد يُوصَلُ بك، فإني أُسَرُّ بذلك، كتبتُ إليك ونحنُ صالحون مُعَافَون، والحمدُ لله، نسأل اللّهَ أن يَرزُقَنا وإياكم شُكْرَ ما أولانا، وتمامَ ما أنعم به علينا، والسلامُ عليك ورحمةُ الله.

* * *

= ساق رسالة الليث بن سعد هذه ما نصه:

«مُحصَّل الرسالة أن مالكاً أراد جمعَ الكلمةِ على عمل ـ أهل ـ المدينة وحديث أهلِ الحجاز لقُوَّته، لكن الإمام الليث تمسَّك برأيه، وأن ما عليه أهلُ كلِّ بلد له حجة وأصل، أما ما انتقده الليث من أقوال الإمام فكلُّه أجاب عنه أصحابُه في كُتبِ الفقه والخلافيات، وليس المحلُّ لاستقصاء ذلك، وإنما ذلك الكتاب صورةٌ من صُور النزاع الذي كان واقعاً في هذا العصر، وصورةٌ من أصول الفقه».

خاتمة

هنا انتَهَتْ (رسالةُ الليث إلى مالك)، وبذلك انتَهَتْ الرسائلُ الثلاث التي أردتُ خدمتَها ونشرَها في هذه المجموعة، وقد رأى القارىءُ الكريم في خلالِ هذه الرسائل أدبَ الأئمةِ السلف بعضِهم مع بعضٍ عند تبايُن الأفكارِ واختلافِ الآراء.

وفي حياة السلف أخبارٌ ووقائعُ كثيرةٌ في شدة مراعاتهم لأدبِ الاختلافِ في العلم، وحِفاظِهم على المودَّةِ والمحبَّةِ، والألفةِ والأخوة، حتى في حين اختلاف الآراء والأفكار، وقد ذكرتُ بعضَ أخبارهم في ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ في مقدّمة «رسالة الألفة بين المسلمين» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ولا بأس بإعادتها هنا لصلتِها بالمقام، وهذا نصُّ ما قلتُه هناك:

نبذة من أخبار الأئمةِ السلفِ في الحِفاظ على المودّة والأخوة، مع اختلافهم في المذهب والمَنزِع

وإليك بعضاً من أخبار أئمتنا السلف وعلمائناالسابقين في حِفاظِهم على الألفة والمودة والأخوة، والاعتصامِ والمحبة والتقدير، مع اختلاف مسالكهم ومَنازِعهم وآرائهم، وما أكثر أخبارَهم وحكاياتِهم في ذلك!!

١ ـ نقل الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[١] في ترجمة الإمام الشافعي رضي اللَّه تعالى عنه، عن الإمام الحافظ أبي موسى يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي المصري أحدِ أصحاب الإمام الشافعي، أنه قال: ما رأيتُ أعقلَ من الشافعي، ناظرتُه يوماً في مسألةٍ، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيمُ أن نكونَ إخواناً وإن لم نتفق في مسألةٍ؟!.

قال الذهبي: هذا يدلُّ على كمالِ عقلِ هذا الإمام، وفقهِ نفسِه، فما زال النُّظَراءُ يختلفون.

٢ ـ وفي «سير أعلام النبلاء»[٢] أيضاً في ترجمة الإمام إسحاق بن راهُويَه: قال أحمدُ بنُ حفصٍ السَّعْدي شيخُ ابن عَدِي: سمعتُ أحمد بن حنبل ـ الإمامَ ـ يقولُ: لم يَعبُر الجِسْرَ إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يُخالِفُنا في أشياءَ، فإن الناسَ لم يَزَلْ يُخالِف بعضُهم بعضاً.

٣ ـ وروى الحافظُ المؤرِّخ الناقد الإمامُ أبو عُمَر بنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم»[٣]، في (باب إثبات المناظرةِ والمجادلةِ وإقامة الحجة) عن عبد الله بن محمد ـ هو أبو الوليد الفَرَضي ـ قال أخبرنا يوسف بن أحمد ـ هو مُسنِدُ مكة ابنُ الدَّخِيل الصَّيْدَلاني ـ إجازةً، عن أبي جعفر العقيلي، ثنا محمد بنُ عَتَّاب بنُ المُرْبع ـ هو أبو بكر الأعيَن ـ، قال: سمعتُ العباسَ بنَ عبدِ العظيم العَنْبَري أخبرني، قال: كنتُ عندَ أحمد بن حنبل

---

(١) ١٠: ١٦.

(٢) ١١: ٣٧٠.

(٣) ٢: ٩٦٨ من الطبعة الجديدة المحققة.

وجاءَهُ عليٌّ بن المديني راكباً على دابَّةٍ، قال: فتَناظَرا في الشهادةِ وارتفعت أصواتُهما، حتى خِفتُ أن يقع بينهما جَفَاء، وكان أحمد يَرَى الشهادةَ، وعلي يأبَـى ويَدفَع، فلما أرَادَ عليٌّ الانصرافَ قامَ أحمد فأخذ برِكابِه[١].

٤ ــ وإليك قصةً أخرى عجيبةً بين إمامين كبيرين من أئمة أهل السنَّة والجماعة المُتخَالِفَين في المذهب والمَنْزِع، روى الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي في كتابه «تبيين كذب المفتري»[٢] أنه قيل للحافظ أبـي ذر الهَرَوي ــ عَبْدِ بنِ أحمد الأشعري المالكي، راويةِ «الجامع الصحيح» للبخاري ــ: أنت من هَرَاة، فمن أين تَمَذْهَبْتَ لمالكٍ والأشعري؟

فقال: سببُ ذلك أني قَدِمتُ بغداد لطلبِ الحديث، فلزمتُ الدارقطنيَّ ــ الشافعيَّ، إمامَ أهلِ الحديث في زمانِه ــ، فلما كان في بعض الأيام كنتُ معه، فاجتازَ به القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب ــ الباقِلَّاني، المالكي الأشعري ــ فأظهر الدارقطنيُّ من إكرامِه ما تعجَّبتُ منه.

فلما فَارقَه قلت له: أيها الشيخُ الإمامُ، من هذا الذي أظهرتَ من إكرامِه ما رأيتُ؟ فقال: أوَ ما تعرِفُهُ؟! قلتُ: لا، قال: هذا سَيْفُ السُّنَّة أبو بكرٍ الأشعريُّ. فلزمتُ القاضي منذ ذلك واقتديتُ به في مذهبِه جميعاً ــ يعني في الفقه وأصول الدين ــ. أو كما قال. انتهى.

---

(١) قال ابن عبد البرِّ بعد نقل هذا الخبر: كان أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله يَرَى الشهادةَ بالجنة لمن شهد بدراً والحُدَيبِيَة، أو لمن جاء فيه أثر مرفوعٌ، على ما كان منهم من سَفْكِ دِماءِ بعضهم بعضاً، وكان عليُّ بن المديني يأبَـى ذلك، ولا يُصحِّحُ في ذلك أثراً. انتهى. وهذه العبارة ساقطةٌ من الطبعة القديمة غيرِ المحققة.

(٢) ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦.

وفي هذه الأخبار ــ وكثيرٌ غيرُها ــ أمثالٌ صارخةٌ لتآخي العلماء وتحابِّهم، وتقديرِ بعضِهم لبعضٍ، مع الإجلالِ والتكريم، وإن اختلفت مذاهبُهم وأفهامُهم. انتهى ما ذكرتُه في مقدّمة «رسالة الألفة بين المسلمين» في بحثٍ طويلٍ يحسنُ الوقوفُ عليه هناك.

٥ ــ ومن وقائع السلف في ذلك ما رواه القاضي أبو القاسم بن أبـي العوّام في كتاب «فضائل أبـي حنيفة وأصحابه» ــ مخطوط ــ ، قال: حدَّثني أحمدُ بنُ محمد بن سلامة ــ هو الإمام أبو جعفر الطحاوي ــ ، حدثنا جَبْرون بن سعيد بن يزيد، قال: حدثنا أيوب بن عبد الرحمن أبو هشام، قال: حدثني محمد بنُ رشيد صاحبُ ابنِ القاسم ــ وكان أَسَنَّ من سُحْنون ــ ، عن يوسف بن عمرو، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي أو ابنِ أبـي سلمة قال:

رأيتُ أبا حنيفة ومالكَ بنَ أنسٍ في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم بعد صلاة العشاء الآخرة، وهما يَتَذاكران ويَتَدارسان، حتى إذا وَقَف أحدُهما على القول الذي قال به صاحبُه أمسكَ الآخرُ من غير تعنيفٍ، ولا تمعُّرٍ، ولا تخطئةٍ، حتى يُصلِّيا الغداة في مجلسِهما ذلك.

٦ ــ وجاء في «سير أعلام النبلاء»[١] في ترجمة الإمام مالك: قال الحافظُ ابنُ عبد البر في «التمهيد»: هذا كتبتُه من حفظي، وغاب عني أصلي: إن عبد الله العُمَري العابد كتب إلى مالكٍ يحضُّه على الانفراد والعَمل ــ أي التزهُّدِ ــ ، فكَتَب إليه مالك: إن الله قسَّم الأعمالَ كما قسَّم الأرزاقَ، فربَّ رجلٍ فَتَح له في الصلاةِ ولم يَفْتَح له في الصَّوم، وآخَرَ فتَح له في الصَّدقة ولم

(١) ٨: ١١٤.

يَفتَح له في الصوم، وآخر فَتَح له في الجهاد.

فنَشْرُ العلم من أفضلِ أعمال البِرِّ، وقد رضيتُ بما فُتِح لي فيه، وما أظنُّ ما أنا فيه بدونِ ما أنتَ فيه، وأرجو أن يكون كِلَانا على خيرٍ وبِرٍّ.

٧ ــ وقال العلامةُ مُرتضى الزَّبيدي في «شرح الإحياء»[١] حيث تحدَّث الإمامُ الغزالي ــ مؤلِّفُ «الإحياء» ــ عن مناظراتِ السلف الصالحين كيف كانَتْ تَجري بينهم، وكيف كانوا يُذْعِنون للحق مع الأدب والاحترام المُتَبادَل، قال رحمه الله تعالى:

فمن ذلك مناظرةُ إسحاق بن راهُويَهْ مع الشافعي، وأحمدُ بنُ حنبل حاضر، قرأتُ في «كتاب الناسخ والمنسوخ» للحافظ أبـي الحسن بَدَلِ بنِ أبـي المعمَّر التِّبريزي الشافعي ما نصُّه:

وأخبرني أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الخطيب، أخبرنا يحيـى بن عبد الوهاب العَبْدي، أخبرنا محمد بن أحمد الكاتب، أخبرنا أبو الشيخ الحافظ، قال: حُكي أن إسحاق بن راهويه ناظر الشافعيَّ، وأحمدُ بنُ حنبل حاضر، في جلود المَيْتَة إذا دُبِغت، فقال الشافعي: دباغُها طَهُورُها، فقال له إسحاق: ما الدليلُ؟ فقال: حديث الزهري عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عبد الله، عن ابنِ عباسٍ، عن ميمونة، أن النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: هلا انتفعتم بإهابها؟.

فقال له إسحاق: حديثُ ابن عُكَيم: كتب إلينا النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عَصَبٍ. فهذا يُشْبِه أن يكون ناسخاً لحديث ميمونة، لأنه قبلَ موتِه بشهر.

---

(١) ١: ٢٩١.

فقال الشافعي: هذا كتابٌ وذاك سَماعٌ، فقال إسحاق: إن النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم كَتَبَ إلى كِسْرى وقَيْصَر، فكان حجةً بينهم عند الله، فسكت الشافعي[١].

فلما سَمِـع بذلك أحمد ذهب إلى حديثِ ابن عُكَيم وأفتى به، ورَجَع إسحاق إلى حديث الشافعي.

قلت ــ القائل أبو الحسن التِّبريزي ــ: وقد حكى الخَلَّالُ في كتابه أن أحمد توقَّف في حديث ابن عُكَيم لمَّا رأى تَزَلْزُلَ الرُّواةِ فيه. وقال بعضُهم: رَجَعَ عنه.

وطريقُ الإنصاف فيه أن يقال: إن حديث ابن عُكَيم ظاهرُ الدلالةِ في النسخ لو صحَّ، ولكنه كثيرُ الاضطراب، ثم هو لا يُقاوِمُ حديث ميمونة في الصحة، وقال أبو عبد الرحمن النسائي: أصحُّ ما في هذا الباب حديثُ ميمونة. ورَوَينا عن عَبَّاس ــ الدُّوري ــ أنه قيل ليحيـى بن معين: أيما أحبُّ إليك من هذين الحديثين؟ فأشار إلى حديث ميمونة. انتهى ما نقلتُه من «شرح الإحياء».

---

(١) قـال التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٢:٩٢ بعدما ساق هذه المناظَرة ما ملخَّصُه: «وجهُ سكوت الشافعي أن اعتراض إسحاق وَقَع في غير موضعِه، فلا يُقابل بغير السكوت، فإن كتاب ابن عُكَيم كتابٌ عَارَضه سَماعٌ، ولم يُتَـيَقَّن أنه مسبوق بالسَّماع، وإنما ظُنَّ ذلك ظنّاً لقرب التاريخ، ومجرَّدُ هذا الأمرِ لا يَنْهَض بالنسخ، وأما كتابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى كسرى وقيصر فلم يُعارِضهما شيء، بل عَضَدتْهما القرائنُ، وساعَدَهما التواتُرُ الدالُّ على أن هـذا النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم جاء بالدعوة إلى ما في هذا الكتاب». اهـ كلام السبكي، وقد نَقَله الزَّبيدي أيضاً في «شرح الإحياء» ١:٢٩١.

فانظر إلى إنصافِ إسحاق حيث رَجَع عن رأيه حين اتضح له الحق، وإلى أدب الشافعي وتواضُعه حيث سكت حينما ظَهر الحقُّ عند مُنَاظِره.

٨ ــ وقد وقع لعَمْرو بنِ عُبيد أنه قال في مسألةٍ رأياً فأخطأ فيه، فناقَشَه واصل بنُ عطاء، فتبيَّن لعَمْرِو بن عُبيد خطؤه في تلك المسألةِ، فَرَجَع إلى الحق قائلاً: ما بيني وبين الحق من عداوةٍ[١].

٩ ــ وحكى الحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»[٢] في ترجمةِ (عُبَيد الله بن الحسن العنبري) المتوفى سنة ١٦٨، أحدِ ساداتِ أهلِ البصرة وفقهائِها وعلمائِها، وكان قاضيها: قال عبد الرحمن بن مَهْدي تلميذُه: كنا في جنازةٍ، فسألتُه عن مسألةٍ فغَلِط فيها، فقلتُ له: أصلحك الله، القولُ فيها كذا وكذا، فأطرق ساعةً ثم رَفَع رأسَه فقال: إذاً أرجِعُ وأنا صاغر، لأن أكون ذَنَباً في الحق أحبُّ إلي من أن أكون رأساً في الباطل. رحمه الله تعالى.

وهكذا كان حال الأئمة السلف في التآخي والتناصُح، والتآلُفِ والتواضُعِ، والإذعانِ للحق حيث اتّضح، كانوا إذا عَرَفوا الحقَّ سَارَعوا إليه، وإذا كشفوا الباطلَ في نفوسهم تنكَّرُوا له وعَدَلوا عنه، اتجاهُهم اتجاهٌ واحدٌ، ورائدُ الجميع الإخلاصُ.

جعلُ الخَلَف الخلافَ سبباً للتفرُّق والشقاق

ثم بَدَأتْ الأحوالُ تتغيَّرُ في منتصف القرنِ الثالث حتى أخذ المِراءُ موضعَ المناظرة التي غرَضُها التناصُحُ، وحَلَّ الغمزُ واللَّمزُ والقَدْحُ والنبزُ،

---

(١) من «المُنْية والأمل» لابن المرتضى ص ٥١.

(٢) ٧:٧.

محلَّ الردودِ العلمية بقرعِ الحجةِ بالحجةِ مع الأخوة والمحبةِ، وجُعِلَ الاختلافُ مَدْعاة وسبباً للتفرُّقِ والشقاقِ، إلا ما شاء الله.

وقد طلَعَتْ بَوادرُ هذه الظاهرة في عصرِ الإمام أبـي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدِّيْنَوَري، المولود سنة ٢١٣، والمتوفى سنة ٢٧٦ رحمه الله تعالى، فهو يشكو من ذلك في فاتحة كتابه «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة» حيث يقول[١]:

ونعوذُ بالله من نَزْغِ الشيطان ومَصَايِدِه، ولَطِيفِ خُدَعِه ومكايِدِه، فقد صَدَّق على هذه الأمة ظَنَّه، وأَجْلَب عليهم بخيلِه ورَجِله، وقَعَد لهم رَصَداً بكل مَرْصَدٍ، ونَصَب لهم شَرَكاً بكل رِيْعٍ، وطَفِق لغوايتِهم بكلِّ شُبهةٍ، فأصبحَ الناسُ إلا قليلاً ممن عَصَم الله مفتونين، وفيما يُوبِقُهم خَائِضين، وعن سبيلِ نجاتِهم نَاكِبين، ولِمَا وضَعه الله عنهم مُتكلِّفين، وعما كَلَّفهم مُعرضين.

إن دُعُوا أَنِفُوا، وإن وُعِظُوا هَزَؤُوا، وإن سُئِلُوا تعسَّفُوا، وإن سَأَلوا أعنتُوا، قد فرَّقوا الدينَ وصاروا شِيَعاً، فهم يَتَنابزُون بالألقاب، ويَتَسابُّون بالكفرِ، ويَتَعاضدون بالنِّحل، ويَتَناصرون على الهَوى، وعادَ الإسلامُ غريباً كما بَدأ.

فمـاذا يُعجَـبُ مـن سَلَّـةِ السيف، وشمـولِ الخـوف، ونقـص الأمـوال والأنفس، وهل يُتوقَّع بعد تزيُّدنا في الغَواية إلا التزيُّدُ في البلاء؟! حتى يحكم الله بما شاء بيننا، وهو خيرُ الحاكمين.

وكان طالبُ العلم فيما مَضَى يَسمَعُ ليَعلَم، ويعلَمُ ليَعمَلَ، ويَتفقَّه في دين الله لينتفع وينفع، فقد صار طالبُ العلم الآن يَسمَع ليَجمَع، ويجمَعُ ليُذكَرَ، ويَحفَظُ ليُغَالِبَ ويفخَرَ.

---

(١) ص ٦ ــ ٩.

وكـان المُتَنَـاظِرُون فـي الفقـه يَتَنـاظـرون فـي الجليـل مـن الـواقـعِ، والمُستعمَلِ من الواضح، وفيما ينوبُ الناسَ، فيَنفَع الله به القائلَ والسامعَ، فقد صار أكثرُ التناظُرِ فيما دَقَّ وخَفِيَ، وفيما لا يقَع، وفيما قد انقَرَض، من حكم الكِتابة وحكمِ اللعان ورجمِ المُحصَن، وصَارَ الغَرَض فيه إخراجَ لطيفةٍ، وغَوْصاً على غَريبةٍ، ورَدّاً على متقدِّمٍ.

فهذا يَردُّ على أبـي حنيفة، وهذا يرُدُّ على مالك، وآخر يَرُدُّ على الشافعي، بزُخرُفٍ من القولِ ولَطيفٍ من الحِيَل، كأنه لا يَعلَم أنه إذا رَدَّ على الأول صواباً عند الله بتَمْوِيهِهِ فقد تَقَلَّد المآثِمَ عن العاملين به دَهر الداهرين.

وهذا يَطعَن بالرأي على ماضٍ من السلف وهو يرى! وبالابتداع في دين الله على آخر وهو يَبتدِع!!

وكان المتناظرون فيما مَضَى يَتَناظرون في معادَلة الصَّبرِ بالشكرِ، وفي تفضيل أحدِهما على الآخر، وفي الوَسَاوِس والخَطَرات، ومُجَاهَدَةِ النفس، وقَمْع الهَوَى، فقد صار المتناظرون يتناظرون في الاستطاعةِ والتولُّدِ والطَّفْرَةِ والجزءِ والعَرَضِ والجوهر ـ وهذه كلمات اصطلاحية عند المتكلمين والفلاسفة ـ فهم دائبون يَخبِطون في العَشَوات، قد تَشَعَّبَتْ بهم الطُّرقُ، وقَادَهم الهَوَى بزِمام الرَّدَى.

وكان آخرُ ما وَقَع من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحابِ الحديث الذين لم يَزَالوا بالسُّنَّةِ ظَاهرين، وبالاتباعِ قاهرين، يُدَاجَون بكلِّ بلدٍ ولا يُدَاجُون، ويُسْتَتَر منهم بالنِّحَل ولا يَستَتِرون، ويَصدَعون بحقهم الناسَ ولا يَسْتَغْشُون.

لا يَرتَفِـعُ بالعلم إلا من رَفَعوا، ولا يَتَّضِع فيه إلا من وَضَعُوا، ولا تَسيرُ الرُّكبانُ إلا بذكرٍ من ذَكَروا، إلى أن كادهم الشيطانُ بمسألةٍ لم يَجعَلها الله

تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً ــ يريدُ مسألة اللفظ بالقرآن أمخلوق هو أم غيرُ مخلوق؟ ــ ، في جَهْلِها سعةٌ، وفي العلم بها فضيلةٌ.

فنَمى شرُّها وعَظُم شأنُها حتى فَرَّقت جماعتَهم وشَتَّتَتْ كلمتَهم، ووَهَّنَتْ أمرَهم، وأشمَتَتْ حاسديهم، وكَفَتْ عدوَّهم ــ يعني المتكلمين والفلاسفة ــ مؤنتَهم بألسنتِهم وعلى أيديهم، فهو دائبٌ يضحَكُ منهم ويَسْتَهزِىءُ بهم، حين رأى بعضَهم يُكفِّر بعضاً[١]، وبعضَهم يلعَنُ بعضاً، ورآهم مختلفين وهم كالمُتَّفِقين، ومُتبايِنين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسَه قد صار لهم سِلماً بعد أن كان حَرْباً[٢]. انتهى كلامُ الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى.

وعلق شيخُنا العلامةُ الكوثري رحمه الله تعالى عند قوله (فهذا يَرُدُّ على أبـي حنيفة، وهذا يرد على مالك، وآخر يرد على الشافعي) ما يلي:

---

(١) علق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى ما نصُّه: «مع ما في هذا ــ أي في تكفير المسلمين بعضِهم بعضاً ــ من تَفكيكِ عُرى المسلمين والوعيدِ الجَسِيم.

ومما يُؤْسَف له جدَّ الأسف صُدورُ مثل ذلك في هذا العهد وبعد هذا العهد ممن يَعُدُّ نفسَه من المنتمين إلى الحديث، مع أن أول ما يَجبُ أن يَستفيدَهُ حاملُ الحديث من الحديث هو كرَمُ الطبع، ولِينُ الجانب والتلطُّفُ بالمسلمين، والابتعادُ عن هُجْرِ القولِ والعَجْرَفَةِ، بعدم الخوض فيما لا يَعنِيه، كأنه عاش مع النبـيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وعَاشرَه، وتربَّـى بسيرتِه في إرشاد الأمة.

ومن أوغَلَ في الباطلِ بفظاظةٍ وغِلْظَةٍ وبَذَاءةٍ فهو من أجهل خلق الله بسنَّة نبـيّ الهُدى صلَّى الله عليه وسلَّم وسيرتِه، وأبعدِهم من صدق الانتماء إليه. . .».

(٢) قِفْ أيها القارىء الكريم عند هذا الكلام وتأمَّل فيه طويلاً، ثم وَازِنْه بما تَرَاه في هذه العصور المتأخرة من الإكفار واللعن، والتبديع والتضليل، اتكاءً على الخلاف في المسائل الاجتهادية الفروعية أو جزئياتِ المسائل العَقَدِيَّة، وقل: ما أشبَه اليومَ بالأمس!!

«. . . ولم يَزَل أهلُ العلم الأكفاءُ يَردُّ بعضُهم على بعضٍ، تمحيصاً للحق على تفاوُتِ ما آتاهم الله من علم وفَهْم، وكان هؤلاء الأئمةُ من أرغب الناس فيما يُوجَّه إليهم من الردود بوَجِيهِ الحجة، وأرحَبِهم صدراً له، وأسرَعِهم رُجوعاً إلى الصواب حيثما اتَّضَح، لإخلاصِهم في العلمِ ومَخافتِهم من الله في أحكام دينِه.

فكافَأهم الله بإظهارِ سُلطانِ علومِهم في أمصار المسلمين على تنائي الأقطار، وامتدادِ الأعصار، حتى أقرَّتْ لهم جَمَاهيرُ علماء الأمة بالإمامةِ والقُدوةِ على رغم أنوفِ المُتَجاهلين لعظيم أقدارِهم، المُنتهكين لحُرُماتِهم، المُنكرين لجليلِ مِنَنِهم، من شُذَّاذ المُشَاغبين العاجزين عن تفهُّم مَدارِكهم، المُتَظاهِرين بقوة الاستدراك عليهم.

مع أن قُصارى عَمَلِهم هو البُروز إلى مضمار الكِفاح بأسلحةٍ ما استدَّت لها سَواعِدُهم، ارتكازاً على مثل رَدِّ ابن أبـي شيبة على أبـي حنيفة، ومؤلَّفِ ابن عُليَّة في مالك، وكتاب ابنِ عبد الحَكَم في الشافعي، من غير نظرٍ ولا تطلُّعٍ إلى كتبٍ قاضيةٍ على تلك الردود من مؤلَّفاتِ البارعين من أصحاب هؤلاء الأئمة، ومن غيرِ عزوٍ إليهم ـ أي إلى أصحاب الردود السابقين ـ، إيهاماً لأتباعِ كلِّ ناهِقٍ أنها من مُبتكراتِ أحلامهم، وأنهم أصبَحُوا أكفاءً للردِّ على هؤلاء الفقهاء!!

وهذه الطريقةُ من الردِّ هي التي لا يرتضيها المصنِّف ـ ابن قتيبة ـ، ويشكو من ظهور بَوَادِرِها في عصرِه، وفي ذلك عبرةٌ بالغة». انتهى كلامُ شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى.

* * *

نماذجُ من الأدبِ العلمي عند الأئمة في رُدُودِهم

وأما ردُّ الرادِّ للنصيحةِ في الدين مُراعياً أدبَه وأصولَهُ ومُلاحظاً شروطه فهذا لا يَعنيه ابنُ قتيبة في كلامِه المذكور، بل هو ممن يَمدَحُ مثلَ هذه الردود التي هي عبارةٌ عن قرع الحجة بالحجة، والتي يُراد منها التناصُح والتعاون على إظهار الحق ومعرفتِه، فقد قال رحمه الله تعالى في مقدِّمة كتابِه «إصلاح الغَلَط في غريب الحديث لأبي عُبيد» ما نصُّه:

١ ــ «وقد يَتعثَّر في الرأي جِلَّةُ أهل النظر، والعلماءُ المبرِّزون، والخائفون لله الخاشعون، فهؤلاء صحابة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ورضي عنهم ــ وهم قادَةُ الأنام، ومَعادنُ العلم، وينابيع الحكمة، وأَولَى البشر بكل فضيلة، وأقرَبُهم من التوفيق والعصمة ــ ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه، إلا وفي قوله ما يَأخذُ به قوم، وفيه ما يَرغب عنه آخرون.

وكذلك التابعون... والناسُ يختلفون في الفقه، ويرُدُّ بعضهم على بعض في الحلال أنه حرام، وفي الحرام أنه حلال، وهذا طريقُ النجاةِ أو الهلكةِ، لا كالغريبِ والنحو والمعاني، التي ليس على الهَافِي فيها كبيرُ جُناحٍ، فالشافعيُّ[1] يَرُدُّ على الثوري وأصحابِ الرأي ومُعلِّمِه مالكِ بن أنس.

---

(١) قال عبد الفتاح: وقع في الأصل (كالشافعي)، وهو تحريف عما أثبته.

وأبو عبيد يختار من أقاويل السلف في الفقه، ومن قراءتِهم، ويَرْذُلُ منها ـ أي يضعِّف ـ ويَدُلُّ على عوراتِ بعضِها بالحجج البينة.

وعلماءُ اللغة أيضاً يختلفون، وينبه بعضُهم على زلَلِ بعض، والفرَّاءُ يَردُّ على إمامه الكِسَائي، وهشامٌ يَردُّ على الفراء، والأصمعي يُخطِّىء المفضَّل... وهذا أكثرُ من أن يُحاط به، أو يُوقَف من ورائه.

ولا نعلم أن الله عز وجل أعطى أحداً من البشر مَوثِقاً من الغلط، وأماناً من الخطأ، فنستنكف له منهما[1]، بل وَصَل عبادَه بالعجز، وقرَنهم بالحاجة، ووصَفَهم بالضَّعْف والعَجَلة، فقال: ﴿وخُلِقَ الإنسان ضعيفاً﴾، و﴿خُلِقَ الإنسان من عَجَل﴾، ﴿وفوقَ كل ذي علم عليم﴾.

ولا نعلمه خَصَّ بالعلم قوماً دون قوم، ولا وقَفَه على زمن دون زمن، بل جعله مشتركاً مقسوماً بين عباده، يَفتَحُ للآخِرِ منه ما أَغلَقَه عن الأول، ويُنبِّهُ المُقِلَّ منه على ما أَغفَلَ عنه المكثر، ويُحيِيه بمتأخِّر يَتعقَّبُ قولَ متقدم، وتالٍ يَعتبِرُ على ماض[2].

وأَوجَبَ على كل من عَلِمَ شيئاً من الحق أن يُظهره ويَنشره، وجَعَلَ ذلك زكاةَ العلم، كما جعَلَ الصدقةَ زكاةَ المال. وقد قيل: اتقوا زلَّةَ العالِم،

---

(١) أي فننزِّهه عن الغلط والخطأ.

(٢) قال عبد الفتاح: نعم الحالُ كما قال الإمام ابن قتيبة، ولقد عَبَّر عن هذا المعنى بجزالةٍ ووضوح الإمامُ ابنُ مالك النحوي الجَيَّاني الأندلسي، في أول كتابه في النحو «التسهيل»، فقال رحمه الله تعالى: «وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلَهيَّة، ومَواهِبَ اختصاصية، فغيرُ مستبعَدٍ أن يُدَّخَر لبعض المتأخرين، ما عَسُرَ على كثيرٍ من المتقدمين، نعوذُ بالله من حَسَدٍ يَسُدُّ بابَ الإنصاف، ويَصُدُّ عن جميل الأوصاف».

وزَلَّةُ العالم لا تُعرف حتى تُـكشف، وإن لم تُعرف هلك بها المقلِّدون، لأنهم يتلقونها من العالم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها، وإقامة الدلائل عليها، وإحضار البراهين.

وقد يَظنُّ من لا يعلم من الناس، ولا يضع الأمور مواضعها: أن هذا اغتياب للعلماء، وطعنٌ على السلف، وذكرٌ للموتى، وكان يقال: اعْفُ عن ذي قَبْر.

وليس ذاك كما ظنوا، لأن الغيبة سَبُّ الناس بلئيم الأخلاق، وذكرُهم بالفواحش والشائنات. وهذا هو الأمر العظيم المشبَّهُ بأكل اللحوم الميتة. فأما هفوةٌ في حرف، أو زَلَّةٌ في معنى، أو إغفالٌ، أو وَهَم، أو نسيان ــ أي كشفُ هذه الأمور ــ : فمعاذَ الله أن يكون هذا من ذلك الباب، أو أن يكون له مُشاكِلاً أو مُقارِباً، أو يكون المنبِّه عليه آثماً، بل يكونُ مأجوراً عند الله، مشكوراً عند عباده الصالحين، الذين لا يميل بهم هوى، ولا تَدخلهم عصبية، ولا يجمعهم على الباطل تحزُّب، ولا يَلفِتُهم عن استبانة الحق حسد.

وقد كنا زماناً نعتذر من الجهل، فقد صِرنا الآنَ نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنا نأملُ شكرَ الناس بالتنبيه والدلالة، فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا يُنكَرُ مع تغير الزمان، وفي الله خَلَفٌ، وهو المستعان. . . ، ــ ثم ذَكَرَ غَرَضه من تأليف كتابِه «إصلاح الغَلَط»، إلى أن قال ــ :

وما أولاك ــ رحمك الله ــ بتَدبُّر ما نقولُ، فإن كان حقّاً ــ وكنتَ لله مُرِيداً ــ أن تَتلَقَّاه بقلبٍ سَليم، وإن كان باطلاً، أو كان فيه شيء ذَهَب عنا،

أن تَرُدَّنا عنه بالاحتجاج والبُرهان، فإن ذلك أبلغُ في النُّصْرةِ، وأوجبُ للعذر، وأشفى للقلوب». انتهى كلامُ الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى[١]، وفيه ما يشفي ويكفي.

٢ ــ ولما وَقَف الحافظ الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري على كتاب «المَدْخَل إلى الصحيح» للإمام الحاكم أبـي عبد الله النَّيْسابوري صاحب «المستدرك على الصحيحين»، واطَّلَع على ما فيه من أغلاطٍ وتصحيفاتٍ: نبَّه عليها مع تصحيحها في جزءٍ وأرسله إلى الحاكم، وجاء في مقدِّمة هذا الجزء من كلام عبد الغني الأزدي ما نصُّه:

«. . . أما بعد فإني نظرتُ في كتاب «المَدْخل» الذي صنّفه الحاكم أبو عبد الله النَّيْسابوري مع أبـي سعيدٍ عمر بن محمد بن محمد السِّجزِي، فإذا فيه أغلاطٌ وتصحيفاتٌ أعظمتُ أن تكون غابَتْ عنه، وأكثرتُ جوازَها عليه، وجوَّزتُ أن يكون جَرَى من ناقلِ الكتاب له، أو حاملِه عنه، مع أنه لا يَعْرَى بَشَرٌ من السَّهْو والغَلَط.

واستخرتُ الله تعالى، وجرَّدتُ ذلك في هذه الأوراق، وبيَّنْتُه وأوضحتُه، واستشهدتُ عليه بأقاويلِ العلماء، مُجتَهِداً في تصحيحهِ، مُتوخِّياً إظهارَ الصوابِ فيه، وبالله أستَعينُ، وإياه أسألُ السدادَ والتوفيقَ، بمنِّه وكَرَمه». انتهى[٢]. وهكذا يكون الجمعُ بين الأدبِ والنصيحةِ بإظهار الحق.

---

(١) من مقدمة الأستاذ سيد أحمد صقر رحمه الله تعالى لكتاب ابن قتيبة «تأويل مشكل القرآن» ص ١٢ ــ ١٤.

(٢) من رسالة «الأوهام التي في مدخل أبـي عبد الله الحاكم النيسابوري» ص ٤٧ ــ ٤٨.

٣ ــ ولما وَصَل هذا الجزءُ إلى الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى فكان منه ما حكاه الحافظ عبد الغني نفسُه حيث قال: «لما وَصَل كتابي الذي عَمِلتُه في أغلاطِ أبي عبد الله الحاكم، أجابني بالشكرِ عليه، وذَكَر أنه أملاه على الناس، وضَمَّن كتابَه إليَّ الاعترافَ بالفائدةِ، وبأنه لا يذكُرُها إلا عني»[١].

وقال الحافظ عبد الغني أيضاً: «لما رددتُ على أبي عبد الله الحاكم الأوهامَ التي في «المدخل إلى الصحيح»، بَعَثَ إليَّ يَشْكُرُني، ويَدْعُو لي، فعلمتُ أنه رجل عاقل»[٢]. انتهى.

وهكذا يكونُ الاعترافُ بالحقِّ والتواضعُ له، وهكذا يكونُ شكرُ العلمِ وأهلِه، وهذا هو أدبُ الخلافِ والنِّقاشِ في المسائلِ العلمية.

٤ ــ وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في فاتحة كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق»[٣] الذي بَيَّن فيه أوهامَ الإمام البخاري وغيرِه من الأئمة في جعلِ الراويين واحداً، والواحدَ اثنينِ، قال رحمه الله تعالى: «ولعل بعضَ من يَنظُر فيما سَطَّرناه، ويَقِفُ على ما لِكتابِنا هذا ضَمَّنَّاه، يُلحِقُ سَيِّىءَ الظنِّ بنا، ويَرَى أنا عَمَدنا للطعنِ على من تَقَدَّمنا، وإظهارِ العيبِ لكُبَراء شيوخِنا وعلماءِ سَلَفِنا.

وأنَّى يكون ذلك وبهم ذُكِرنا، وبشُعَاعِ ضِيَائِهم تبصَّرنا، وباقتفائِنا

---

(١) من «المنتظم» لابن الجوزي ٧: ٢٩١.

(٢) نقله الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٢٧٠ في ترجمة عبد الغني بن سعيد.

(٣) ١: ٥ ــ ٨.

واضحَ رُسومِهم تميَّزْنا، وبسلوك سبيلِهم عن الهَمَجِ تَحَيَّزْنا، وما مَثَلُهم ومَثَلُنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء[١]: «ما نحن فيمن مَضَى إلا كبَقْلٍ في أصولِ نخلٍ طِوَالٍ»[٢].

ولَمَّا جَعَلَ الله تعالى في الخلق أعْلاماً، ونَصَب لكل قوم إماماً، لَزِم المهتدين بمُبينِ أنوارِهم، والقائمين بالحق في اقتِفاءِ آثارِهم، ممن رُزِق البحثَ والفهمَ، وإنعامَ النظر: بيانَ ما أهملوا وتسديدَ ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزَّلَل، ولا آمنين من مُقَارَفَةِ الخطأ والخَطَل، وذلك حقٌّ

---

(١) هو التابعي الجليل، المولود سنة ٧٠، والمتوفى سنة ١٥٤، أحدُ القرَّاء السبعة، وأعلمُ أهل عصره بالقرآنِ والقراءاتِ والعربية والأدب والشعر والنحو، وكانت كُتُبه التي كتبها عن العرب الفصحاء، الذين خالطهم ولقيهم، قد ملأَتْ بيتاً له إلى قريبٍ من السقف.

(٢) وقال قَبْلَهُ من التابعين مجاهدُ بن جَبْر المكي، التابعي الجليل، وشيخُ القراء والمفسِّرين، الحافظ المحدِّث الإمام، الفقيه العابد، المولود سنة ٢١، والمتوفى سنة ١٠٤ رحمه الله تعالى: «ذَهَبَ العلماء! فلم يبق إلا المتعلِّمون، وما المجتهدُ فيكم اليومَ، إلا كاللاَّعِب فيمن كان قبلكم». من «التاريخ الكبير» لابن أبـي خيثمة ص ٤٣٤.

وقال بلالُ بن سعد الأشعري الدمشقي، التابعي الجليل، والإمامُ الربَّاني الواعظ، شيخُ أهل دمشق، أحدُ الثقات الزهاد، والعلماء العُبَّاد، المتوفى بحدود سنة ١٢٠ رحمه الله تعالى: «زاهدُكم راغب، ومجتهدُكم مقصِّر، وعالمكم جاهل، وجاهلكم مُغْتَرٌّ». من «كتاب الزهد» للإمام عبد الله بن المبارك ص ٦٠.

وقال حمَّاد بن زيد: قيل لأيوب السَّخْتِياني ــ البصري، التابعي الجليل، والحافظ الإمام، أحدِ الأعلام، سيِّدِ الفقهاء والعلماء، المولود سنة ٦٨، والمتوفى سنة ١٣١ رحمه الله تعالى ــ: «العلمُ اليوم أكثرُ أم أقلُّ؟ قال: الكلامُ اليومَ أكثر، والعلمُ كان قبل اليومِ أكثر». من «المعرفة والتاريخ» للفَسَوي ٢ : ٢٣٢.

العالم على المتعلِّم، وواجبٌ على التالي للمتقدِّم[١].

وعسى أن يَضَح العذرُ لنا عند من وَقَف على كتابنا المصنَّف في «تاريخ مدينة السلام، وأخبارِ محدِّثيها، وذكرِ قُطَّانِها العلماء من غير أهلِها ووارِديها» ــ وهو المعروف بـ«تاريخ بغداد» ــ ، فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائلِه ما ينفي عنا الظِّنَّةَ في بابِه، والتهمةَ في إصلاحنا بعضَ سَقَطاتِ كتابِه.

قال الأحنف بن قيس: الكاملُ من عُدَّت سَقَطاتُه. وعن المُزَني أبـي إبراهيم إسماعيل بن يحيـى أنه قال: لو عُورِضَ كتاب سبعين مرةً لوُجِدَ فيه خطأٌ، أبـى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابه[٢].

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: عارضتُ ــ أي قابلتُ ــ بكتابٍ لأبـي ثلاث عشرة مرةً، فلما كان في الرابعةَ عشرة خَرَج فيه خطأ، فوَضعه من يده، ثم قال: قد أنكرتُ أن يصح غيرُ كتاب الله عزَّ وجَلَّ. . .

قال الخطيب: وقد جَمَع عبد الرحمن بن أبـي حاتم الرازي الأوهامَ التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتابٍ مفرد، ونظرتُ فيه فوجدتُ كثيراً منها لا تَلْزَمُه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياءَ هي مدونة في «تاريخه» على الصواب بخلاف الحكايةِ عنه.

٥ ــ ومن العَجَب أن ابن أبـي حاتم أغار على كتاب البخاري ونَقَله

---

(١) بل هذا حقُّ الكلمة العلمية على ناقِلها أو قائلِها لجميع حملة العلم.

(٢) وجاء في «كشف الأسرار» للعلامة عبد العزيز البخاري ١ : ٤ : «قال المُزَني: قرأتُ كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرةً، فما من مرةٍ إلاَّ وكان يَقفُ على خطأ، فقال الشافعي: هِيْهِ! أَبَـى الله أن يكون كتاب صحيحاً غيرَ كتابه».

إلى كتابِه في «الجرح والتعديل»، وعَمَد إلى ما تضمَّن من الأسماء، فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودوَّن عنهما الجوابَ في ذلك، ثم جَمَع الأوهامَ المأخوذة على البخاري، وذَكَرَها، من غير أن يُقدِّم ما يُقيمُ به العذرَ لنفسِه عند العلماء، في أن قَصدَهُ بتدوين تلك الأوهام بيانُ الصواب لمن وَقَعَتْ إليه، دون الانتقاصِ والعيبِ لمن حُفِظَتْ عليه، ونحن لا نظن أنه قَصَد غير ذلك فإنه كان بمَحَلٍّ من الدين، وأحدَ الرُّفعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين». انتهى مختصراً.

وهذا الأسلوبُ الذي اختاره الخطيبُ رحمه الله تعالى في «الموضح» لبيان أخطاء الأئمة، هي الطريقةُ المثلى الجامعةِ بين التأدُّب مع الأئمة السالفين والتواضع لرفيعِ مقامِهم وبين النصيحة لهم وللمسلمين بتبيينِ أخطائِهم، وإن تنكَّب الخطيبُ هذا الأسلوبَ في «تاريخه» في تراجم بعض الأئمة المجتهدين، كما فَعَله في ترجمة الإمام أبـي حنيفة، فكان ذلك نقطةً سَوْدَاء في وجه زاخرِ حسَناتِه!.

ذمُّ الوقوع في الأئمة والحطِّ عليهم

وأخيراً أوردُ هنا سطوراً من ترجمة العلامة أبـي محمد ابن حَزْم الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦، من كتاب «سير أعلام النبلاء»[١] و«تذكرة الحفاظ»[٢] للحافظ الذهبـي، ففيها فوائدُ تتعلَّق بهذا المقامِ، وفيها أيضاً عبرةٌ بالغةٌ لمن تعوَّد إساءةَ الأدب مع أئمة الأمةِ وعلماء المِلَّةِ، إذا تأمَّلَ فيما آلَ إليه حالُ ابن حَزْم ــ على جلالة قدرِه وسعةِ علمِه ــ من الهَجْر والانتقاد، لأجلِ عدم مُراعاتِه أدبَ الاختلافِ مع الأئمة السابقين.

---

(١) ١٨: ١٨٦ ــ ٢٠٢.

(٢) ٣: ١١٥٤.

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «قيل: إنه ــ أي ابنَ حَزْم ــ تفقَّهَ أولاً للشافعي، ثم أدّاه اجتهادُه إلى القولِ بنفي القياسِ كلِّه جليِّه وخفيِّه، والأخذِ بظاهر النصِّ وعمومِ الكتاب والحديث، والقولِ بالبراءة الأصلية، واستصحابِ الحال، وصنَّف في ذلك كُتباً كثيرة، وناظر عليه، وبَسَط لسانَه وقلمَه، ولم يتأدّب مع الأئمة في الخطاب، بل فَجَّجَ العبارة ــ أي أغلظها ــ وسبَّ وجَدَّع ــ أي قبَّح ــ.

فكان جَزَاؤُه من جِنس فعلِه، بحيث إنه أعرَض عن تصانيفهِ جماعة من الأئمة وهَجَروها ونَفَروا منها، وأُحرِقَتْ في وقتٍ، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتَّشوها انتقاداً واستفادةً، وأخذاً ومُؤاخذةً، ورأوا فيها الدُّرَّ الثمين ممزوجاً في الرَّصْفِ بالخَرَزِ المَهين، فتارةً يَطْرَبُون، ومرةً يَعجَبُون، ومن تفرُّده يَهْزَؤُون، وفي الجملةِ فالكمالُ عزيز، وكلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وكان ينهَضُ بعلوم جَمَّة، ويُجيدُ النقلَ، ويُحسِنُ النظمَ والنثرَ، وفيه دينٌ وخيرٌ، ومقاصِدُهُ جميلةٌ، ومصنَّفاتُه مفيدةٌ، وقد زَهِد في الرئاسة، ولَزِم منزلَه مُكبّاً على العلم، فلا نغلو فيه، ولا نَجْفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكِبارُ.

وقد امتُحن هذا الرجلُ ــ ابن حَزْم ــ وشُدِّد عليه، وشُرِّد عن وَطَنِه، وجَرَتْ له أمور، وقام عليه الفقهاءُ لطول لسانِه واستخفافه بالكبارِ، ووقوعِه في أئمة الاجتهاد بأفجِّ عبارةٍ، وأفظِّ مُحاورَةٍ، وأبشعِ ردٍّ، وجَرَى بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرة ومنافرة. قال أبو العباس ابن العَرِيف: كان لسانُ ابن حَزْم وسيفُ الحجاج شقيقين[1].

---

(١) قال ابن خلِّكان في «وفيات الأعيان» ٣:٣٢٨: «وإنما قال ذلك لكثرة وقوع ابن حَزْم في الأئمة».

قال الذهبي: ولي أنا مَيْل إلى أبي محمد ــ ابن حزم ــ لمحبته في الحديث الصحيح ومعرفتِه به، وإن كنتُ لا أوافقُه في كثيرٍ مما يقولُه في الرجالِ والعِلَل، والمسائل البَشِعَة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئِه في غير ما مسألةٍ، ولكن لا أكفِّره ولا أضلِّله، وأرجو له العفوَ والمسامحةَ وللمسلمين، وأخضَعُ لفَرْطِ ذكائِه وسَعَةِ علومِه». انتهى كلام الحافظ الذهبي.

فانظر أيها القارىء الكريم وبالَ الوقوع في الأئمةِ وإساءةِ الأدب معهم مع حسن النيةِ وجميلِ القصد، فكيف بمن طَعَن في الأئمةِ واستحلى لحومَهم عن خُبثِ طوية وفساد نيةٍ؟! وتأمَّلْ في صنيع الذهبي حيث لم يمنَعه إنكارُه على ابن حَزْم إطالةَ لسانِه ومخالفتُه إياه في غير ما مسألةٍ من الأصولِ والفروع: أن يُقرَّ بمحاسنِه وسعةِ علمِه وفرطِ ذكائِه، وانظر كيف يُصرِّح بقوله «ولكن لا أكفِّره ولا أضلِّله» مع قوله فيه «وأقطعَ بخطئِه في غير ما مسألةٍ».

وهكذا يكون الأدبُ وهذا هو الإنصافُ، وقد قلَّ ــ وإن شئتَ قلت: عُدِمَ ــ سالكُوهما والمُتحَلُّون بهما، وفي الله خَلَف وهو المستعان.

وبعد، فالمجالُ واسعٌ لمن أراد جمعَ أقاويلِ السلف ووقائِعهم في مراعاة أدب الاختلاف في العِلم، والحفاظ على الألفةِ والمحبةِ مع اختلافِ الآراء وتباينِ الأفكار بعد الاتفاق في الأمورِ الجامعةِ المشتركة[١].

وليس غَرَضي هنا استقصاءَ ذلك وإنما أردتُ لَفْتَ النظرِ إلى هذا الأمرِ

---

(١) وما أحسن قولَ الأستاذ العلامة الكبير الشيخ رشيد رضا المصري رحمه الله تعالى: «نتعاوَن فيما اتفقنا عليه، ويعذُرُ بعضُنا بعضاً فيما اختَلفنا فيه». وحدودُ هذا القول مُدرَكة للعلماء البُصَراء والعقلاء النُّبهاء، فلا تحتاجُ إلى بيان.

الهَامِّ والسلوك المفقودِ، بمناسبة خدمتي لعدة رسائلَ من رسائلِ الأئمةِ التي تتفجَّر من خلالِها يَنَابيعُ الأدبِ والتواضُعِ والاحترامِ مع إبانة كلٍّ واحدٍ عما يراه هو الحقَّ وأقربَ إلى الرشدِ، ولنا في أئمةِ الدين الذين اصطفاهم الله لإقامةِ دينهِ وتبيينِ شريعتِه أسوةٌ حسنة لنتخلَّقَ بأخلاقهم ونتحلَّى بآدابِهم، رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين.

وأسألُ الله تعالى المولى الكريم أن ينفعني وجميعَ إخوتي من طلبةِ العلم وأهلِه بهذه المجموعةِ بفضله ومَنِّه، وصلَّى الله تعالى وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

قال العبد الضعيف الفقير إلى الله تعالى عبد الفتاح بن محمد أبو غدة ــ أحسن الله إليه، وغَفَر له ولوالديه ــ : فرغتُ من خدمة هذا الكتاب بعون الله تعالى وحُسنِ توفيقه، في مدينة الرياض يومَ الأربعاء ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٤١٦، والحمد لله رب العالمين.

محتوى الأبحاث

* * *

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة
رحمه الله تعالى وغفر له:

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.

٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي، الطبعة الثالثة.

٣ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثانية.

٤ ـ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، الطبعة الثامنة مزيدة من التحقيق والتعليق والمقابلة بالنُّسخ الخطية، طبعت ببيروت ١٤١٥.

٥ ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الخامسة.

٦ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه المالكي الإمام شهاب الدين أبي العباس القَرَافي، صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.

٧ ـ فتح باب العناية بشرح كتاب النّقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.

٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة السادسة.

٩ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الخامسة.

١٠ ـ فقه أهل العراق وحديثهم للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، وقد صدرت الطبعة الثالثة مضافة إلى مقدمة نصب الراية، الطبعة المحققة.

١١ ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد، وقد أدرجت هذه الرسالة ضمن حاشية كتاب قواعد في علوم الحديث.

١٢ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خيرُ كتب الرجال المختصرة، بتقدمة واسعة وترجمةٍ لمحشِّيه للأستاذ أبو غدة، الطبعة الخامسة.

١٣ ـ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، نفدت الطبعة الرابعة وصدرت الطبعة الخامسة.

١٤ ـ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة السادسة.

١٥ ـ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازِرِيهما.

١٦ ــ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة السادسة.
١٧ ــ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الخامسة.
١٨ ــ ذكرُ من يُعتمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة الخامسة.
١٩ ــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الرابعة، مزيدة من التحقيق والتعليق والتراجم والفوائد العلمية عن سابق الطبعات، بيروت ١٤١٥. وتصدر الطبعة الخامسة مصححة ومنقحة في بيروت ١٤١٩.
٢٠ ــ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثامنة، في بيروت ١٤١٩.
٢١ ــ قصيدة «عُنوان الحِكَم» لأبي الفتح البُسْتي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الرابعة.
٢٢ ــ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، صدرت الطبعة الثالثة منقَّحة.
٢٣ ــ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٤ ــ تراجمُ سِتَّةٍ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ أبو غدة.
٢٥ ــ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبد البر، يصدر لأول مرة في طبعة محققة مقابلاً على ثلاث نسخ خطية.
٢٦ ــ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
٢٧ ــ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا، الطبعة الثانية مزيدة من التعليق، ١٤١٥.
٢٨ ــ سِبَاحة الفِكْر في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي اعتنى به الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٩ ــ قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي الحلبي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٠ ــ بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الزبيدي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣١ ــ جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٢ ــ أُمراءُ المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدة.
٣٣ ــ تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم للإمام اللكنوي. ومعها:
٣٤ ــ نخبة الأنظار على تحفة الأخيار للإمام محمد عبد الحي اللكنوي أيضاً.
٣٥ ــ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري.
٣٦ ــ توجيه النظر إلى أصول الأثر للإمام طاهر الجزائري أيضاً حققه الأستاذ أبو غدة.
٣٧ ــ صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٣٨ ــ الإسناد من الدين. رسالة تُبيِّن فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتعين فيها، له أيضاً.
٣٩ ــ السنة النبوية وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٤٠ ــ تحقيقُ اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً.
٤١ ــ منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.

٤٢ ــ من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أوثق اتصال، له أيضاً.
صدرت الطبعة الأولى من القطع المعتاد، وصدرت الطبعة الرابعة من القطع الصغير.
٤٣ ــ ظَفَر الأماني في شرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني للكنوي من أوسع كتب المصطلح. ومعه:
٤٤ ــ أخطاء الدكتور تقي الدين النَّدْوي في تحقيق كتاب ظَفَر الأماني للكنوي، للأستاذ أبو غدة.
٤٥ ــ تصحيح الكتب وصُنعُ الفهارس المُعْجَمة وسبقُ المسلمين الإفرنجَ فيها للعلامة أحمد شاكر.
٤٦ ــ تحفة النُّسَّاك في فضل السواك للعلامة الفقيه عبد الغني الغُنَيمي الميداني الدمشقي.
٤٧ ــ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس للعلامة الغُنَيمي أيضاً.
٤٨ ــ رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية التي يُنشَّأُ عليها الصغار.
٤٩ ــ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز للعلامة المحدث الفقيه محمد زاهد الكوثري.
٥٠ ــ كتاب الكسب للإمام محمد بن الحسن الشيباني بشرح الإمام شمس الأئمة السَّرَخْسي.
٥١ ــ الحث على التجارة والصناعة والعمل للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخلّال الحنبلي.
٥٢ ــ رسالة الحلالُ والحرامُ وبعضُ قواعدهما في المعاملات المالية للشيخ ابن تيمية.
٥٣ ــ رسالة الأُلفة بين المسلمين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. ومعها:
٥٤ ــ رسالة الإمامة للإمام ابن حزم في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.
٥٥ ــ رسالة الإمام أبي داود السجستاني لأهل مكة في وصف كتابه السنن.
٥٦ ــ رسالة الحافظ الإمام أبي بكر الحازمي في شروط كتب الأئمة الخمسة.
٥٧ ــ رسالة الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في شروط كتب الأئمة الستة.
٥٨ ــ الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبه في التعليم للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة. صدرت الطبعة الثانية.
٥٩ ــ نماذج من رسائلِ الأئمة السلف وأدبهم العلمي وأخبارِهم في أدب الخلاف، له أيضاً. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.
٦٠ ــ مكانة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث. كتابٌ نفيس للغاية فريدٌ في بابه، تأليف العلامة المحدث الناقد الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني.
٦١ ــ الإمامُ ابن ماجه وكتابُه السنن. أولُ كتابٍ جامع في موضوعه للعلامة النعماني أيضاً.
٦٢ ــ التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه محمد هاشم التَّتَوي السِّندي.
٦٣ ــ المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري الحَسَني المغربي.
٦٤ ــ سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه السيد محمد الأهدل اليمني.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً مما أتمه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تحقيقاً وتعليقاً:

١ ـ قيمة الزمن عند العلماء، الطبعة التاسعة، مزيدة جداً من التعليق والتراجم والفوائد والفرائد والنفائس عن سابق الطبعات.

٢ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة.

٣ ـ مبادىء علم الحديث، للعلامة المحدث الفقيه شبّير أحمد العثماني.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الرشد، مكتبة الخاني، مكتبة المغني، المكتبة التدمرية، دار أطلس، مكتبة المؤيد، مكتبة الشقري، مكتبة الكوثر. مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، المكتبة المكية، مكتبة الاستقامة، المكتبة الفيصلية. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، دار الكتاب الإسلامي. جُدَّة: مكتبة نور المكتبات، دار الاستقامة، دار الإخلاص. الطائف: مكتبة الصِّدِّيق. أَبْها: مكتبة الجَنُوب، مكتبة الإحسان. الإحساء: مكتبة التعاون الثقافي، مكتبة المنار. الخبر: مكتبة المجتمع. الدمام: مكتبة المتنبي، دار ابن الجوزي. الثقبة: دار الهجرة. عنيزة: مكتبة الذهبي. بريدة: مكتبة أصداء المجتمع. مصر ـ القاهرة: دار السلام. لبنان ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية. الأردن ـ عَمَّان: دار المنار. وغيرها من المكتبات.

صَـدَر بعـون الله تعـالى
كتابٌ من أوسع كتب المصطلح جمعاً وتحقيقاً:
«توجيهُ النظر إلى أصول الأثر»

للعلامة المحقِّق الضابط المتقِن الشيخ طاهر الجزائري
المولود سنة ١٢٦٨ والمتوفى سنة ١٣٣٨ رحمه الله تعالى

لقد حَظِيَ هذا الكتابُ النفيسُ بعنايةِ مؤلفه أوفَى عناية، رغبةً منه في خدمة السنّة المطهّرة والسيرةِ النبوية الشريفة، لتنقيتها من كل عليل ودخيل، وإخراجها نقيةً صافية ناصعة، تطمئنُّ لها القلوب، وتُقبِلُ عليها العقول والأرواح، لنصاعتها وصفائها.

واختَطَّ في كتابه هذا خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح، في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقش رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلاف وتعرُّج، مناقشةً علمية هادئة دقيقة، حتى استقام عِمادُها، وثَبَتَتْ أوتادُها، وتجلَّى الأصحُّ من الصحيح، والصحيحُ من الجريح، وأتى بالنصوص في الباب من غير مظانها، فزاد على من سبقه فيها تحقيقاً، وخَرَج عن طريقة التأليف المعتادة: بنقلِ النصوص المكرورة، والأقوالِ المعروفة المشهورة، فجاء كتابه هذا محرَّرَ المباحث، نقيَّ الحقائق، غنياً بالجِدَّة والجديد.

وأرخى العِنانَ في بعض الموضوعات المشتبكة الصعبة، ليستوفي فيها خِطَّةَ التحقيق التي رسمها وارتسمها، فجاءت تَصلحُ أن تكون رسالة مستقلة في بابها. وأضاف إلى كتابه أبحاثاً معزِّزة للتحقيق من علوم أخرى مختلفة كالأصول والتفسير والحديث واللغة العربية والبلاغة، والتاريخ والخط وعلامات الترقيم والوقف.

وكان هذا الكتاب قد طُبع في حياة مؤلفه، ثم صُوِّر عن طبعته مرات نظراً لشديد الحاجة إليه، ولم تتوافر في كل طبعاته العنايةُ المثلى بالنشر، فكان الرجوعُ إليه عَسِراً، والانتهال منه صعباً، فنهض الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بخدمته واعتَنَى به، ففصَّل مقاطعَه وجُمَلَه، وضبط ألفاظه وعباراته، وعلَّق عليه، وربط بين نصوصه وإحالاته، ووضع له الفهارس العامة ليسهل الرجوع إليه والاستفادة منه، فخرج على أتم حال وأبهى حُلَّة وأيسرِ منال في أكثر من ألف صفحة.

صـدَرت بعـون الله تعـالى
الطبعة الثالثة من كتابِ سنن الإمام النَّسائي مُفَهْرَساً
مع شرح الحافظ السيوطي وشرح الإمام السِّنْدي له

وهو أحَدُ الكتب الستةِ المعتمدةِ الأصولِ للسنة النبوية، وهو الذي قال فيه أبو الحسن المَعَافري: إذا نظرتَ إلى ما يُخرِّجه أهلُ الحديث، فما خرَّجه النسائي أقربُ إلى الصحة ــ بعدَ الصحيحين ــ مما يُخرِّجُه غيرُه. وقال فيه أبو عبد الله بن رُشَيد: كتابُ النسائي أبدَعُ الكتب المصنَّفةِ في السُّنَن تصنيفاً، وأحسَنُها ترصيفاً، وكأنَّ كتابَه جامعٌ بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظٍ كبيرٍ من بيان العِلَل. وقال فيه مؤلِّفُه: كتابُ السنن صحيحٌ كلُّه.

وقال الحافظ ابن حجر: قد أطلَقَ اسمَ الصحةِ على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وابنُ مَنْدَهْ، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرُهم.

ولما كان الكتابُ بهذه المكانة الرفيعة، قام الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بخدمته: بترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وصُنْعِ فهرسٍ شامل لأبواب كُتُبِ كل جزءٍ بآخره، وصُنْعِ فهارسَ عامَّةٍ للكتاب كله، موافقةٍ لخِطَّةِ كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» وكتَاب «مفتاح كنوز السنة» وكتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المِزِّي، فيستفيدُ منها المراجعُ لهذه الكتب الثلاثة، ويُصيبُ الباحثُ: الحديثَ المطلوبَ فيها بيُسر وسهولة.

وخرج الكتاب في ثمانية أجزاء بأربعة مجلدات ضخام، مع مجلَّد خامس خاص بالفهارس العامة التي بلَغَتْ ثمانية فهارس، بأحسن ورق، وأنضر طباعة، وأجود تجليد.

وتصدر بعون الله تعالى قريباً
الطبعة الأولى المحققة من كتاب «لسان الميزان»
للحافظ المحقق المدقق الجِهْبِذ ابن حجر العسقلاني

هذا الكتاب المهم طبع من نحو تسعين سنة دون أن يستوفي حقه من العناية والخدمة والضبط والتحقيق، وبقيت خدمته ديناً على أهل العلم، فقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله وأكرم مثواه بهذه الأمانة، فاعتنى به وخَدَمه وضبطه وحققه عن خمس نسخ خطية، ويخرج إن شاء الله تعالى في تسع مجلدات ضخام، مع مجلد عاشر للفهارس، بأجود عناية، وأحسن حُلَّة، وأبهى ورق، وأكرم حال.